الحدث

أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس الاثنين، انتهاء عمليته العسكرية على مجمع الشفاء الطبي، شمالي قطاع غزة، ليتركه مدمراً وأشبه بمقبرة، لمعرفته أن القطاع بلا «الشفاء» يصعب أن يكون صالحاً للحياة

# نهاية مستشفى «الشفاء»

## الاحتلال يُنجز انتقامه من رمز الحياة في غزة

انسحب جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس، من منطقة مجمع الشفاء الطبي، شمالي غزة، غربي مدينة غزة، بعد تدمير ممنهج له وقتل بلغت حصيلته نحو مئتي فلسطيني، قالت حركة حماس إن منهم من دفنوا أحياء، وعدداً آخر غير محدّد من المعتقلين، طيلة 14 يوماً، ليتبين حجم الجريمة المرتكبة في حق إهم المستشفيات في القطاع وأكبرها والذي تُظهره الصور منطقة منكوبة وكان زلزالاً ضربها.

وبينما روّج جيش الاحتلال لعملية «دقيقة وناجحة» في المجمع، الذي يقع عند مفترق طرق في المنطقة الغربية الوسطى من مدينة غزة، ويطل على شارعي عز الدين القسام والوحدة، ووقع في محيطه مسجد الشفاء، كانت شهادات الناجين من مجزرة «الشفاء»، أمس، كافية لرسم صورة عن الجريمة الجديدة التي ارتكبها الاحتلال بحقّ القطاع الصحي في غزة منذ 7 أكتوبر، والتي تُضاف إلى سجّله ما قبلها وما قد يرتكب بعدها، حيث يواصل مراكمة الدلائل على ارتكابه حرب إبادة كاملة الأوصاف في القطاع. وبينما لا تزال رائحة الموت تفوح من مجمع الشفاء ومحيطه، فإن الاحتلال نجح في تحقيق هدفه بإخراج مجمع الشفاء عن الخدمة وجعله غير صالح للعمل، مخلفاً كارثة صحية يصعب احتواء تداعياتها أخذاً بعين الاعتبار أهمية المجمع، وهو مركز طبي حكومي يعتبر أكبر مؤسسة صحية في قطاع غزة، يضم ثلاثة مستشفيات تخصصية، هي مستشفى الجراحة، ومستشفى الباطنة، ومستشفى النساء والتوليد مع قسم حضانة للأطفال الخدج، إضافة إلى قسم الطوارئ ووحدة العناية المركزة والأشعة وبنك الدم والتخطيط. وبعدما كانت القدرة السريرية الإجمالية للمجمع قبل العدوان تقدر بما بين 500-700 سرير، فإن أهالي شمال القطاع لم يعد لديهم أي مكان ممكن أن يلجأوا إليه للحصول على مساعدة طبية. وخسر أهالي الشمال، وعموم القطاع، أكبر مؤسسة صحية كانت تقدم خدمات طبية لهم بعدما تأسس المجمع عام 1946 في عهد الانتداب البريطاني في مدينة غزة، وشهد العديد من أعمال التطوير وصولاً إلى ضمه 25 في المائة من العاملين في المستشفيات بقطاع غزة كله قبل أن يفتك به الاحتلال.

ولا ينفصل ما تعرض له «الشفاء» من تدمير على أيدي الاحتلال عن رغبته في جعل كل بقعة من القطاع غير صالحة للعيش ولأي مظاهر أو مقومات صمود، بما في ذلك القطاع الطبي الذي واجه منذ بداية العدوان خسائر في منشآت الرعاية والأرواح. ولذلك، تتجه الأنظار بقلق إلى ما تبقى من مستشفيات القطاع التي لا تزال عاملة بالحدّ الأدنى، لا سيما مستشفيي ناصر وشهداء الأقصى في خانيونس ودير البلح، جنوبي ووسط القطاع، التي تواجه انهياراً بسبب الضغط غير المسبوق على مرافقها، ما يضطرها إلى العمل بما يفوق طاقتها القصوى وسط نقص غير مسبوق في كل المستلزمات.

ومنذ بداية العدوان على غزة، سُجّل إخراج 32 مستشفى عن الخدمة إلى جانب 160 مؤسسة صحية و53 مركزاً صحياً، فضلاً عن استهداف 126 سيارة إسعاف وإخراجها عن الخدمة. كما أوقف نحو 50 في المائة من شركاء القطاع الصحي في غزة عملياتهم جراء الأضرار الكبيرة في البنية التحتية، وبلغة الأرقام أيضاً، يحرم ما يقارب 4800 مريض من الرعاية الصحية اليومية المنقذة للحياة، فضلاً عن وجود 1032 مريضاً بحاجة عاجلة إلى غسيل كلى ولا تتوفر الأدوات والمعدات الكافية لذلك، إلى جانب 50 ألف امرأة حامل وما يزيد عن 10 آلاف مريض بالسرطان ونحو 3 آلاف طفل يتطلبون رعاية مباشرة من دون أن يتمكنوا من الوصول إليها.

وهذه المرة الثانية التي تقتحم فيها قوات الاحتلال مجمع الشفاء منذ بداية الحرب، إذ كانت اقتحمته في 16 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي بعد حصاره مدة أسبوع، جرى خلاله تدمير ساحاته وأجزاء من مبانيه ومعدات طبية ومولد الكهرباء.

وبعد ساعات قليلة من ورود أنباء من القطاع عن الانسحاب، أعلن جيش الاحتلال رسمياً، صباح أمس، انسحابه من المجمع ومحيطه، واصفاً عدوانه بأنه واحدة من أنجح عمليات الحرب، مدعياً أنه قتل 200 عنصر من «حماس» و«الجهاد الإسلامي» وغيرهما من الفصائل الفلسطينية المسلّحة في غزة، بالإضافة إلى حصوله على معلومات استخبارية قيّمة. وروّجت وسائل إعلام الاحتلال لعملية «ناجحة»، وادعت أن قوات الاحتلال عثرت على أسلحة مخبأة في كل مكان. ونقلت إذاعة جيش الاحتلال عن مصدر عسكري إسرائيلي تأكيده أن المجمع لن يعود للعمل كمستشفى، لأنه تضرر بشكل كبير بعدما تحول إلى ساحة قتال، فيما نقل عن وزير الحرب يوآف غالانت ادعاءه أن التحقيقات في المجمع «لن تلقي أن حماس تتفكك». وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أعلن، مساء أول من أمس، أن قوات الاحتلال قتلت أكثر من 200 مسلّح في العملية. وبينما سعى الاحتلال إلى تضخيم «إنجازاته» بعد هذا العدوان، أثبتت أيام القتال العنيف فيه وحوله أن المقاومة في غزة تحافظ على قدرتها على القتال بعد 6 أشهر، حتى في واحدة من المناطق الأكثر تضرراً في غزة.

ولم يسرّع الاحتلال لعملية عسكرية «ناجحة» في مجمع الشفاء فحسب، بل لعملية «أخلاقية»، جرى فيها إطعام المرضى وإخلاء المجمع من المدنيين، فيما تؤكد كل المعطيات وشهادات الناجين من مرضى وأطباء ومواطنين، فضلاً عن تصريحات أممية وطبية دولية، أن العملية كانت استكمالاً لجريمة الإبادة، وفي إطار الاستهداف الممنهج للقطاع الصحي في غزة، وكل ما يشكّل شريان حياة للغزيين. وقال المتحدث باسم جيش الاحتلال دانيال هغاري إن حركتي حماس والجهاد الإسلامي أنشأتا مقريهما الرئيسيين الشماليين داخل المستشفى، متحدثاً عن اعتقال نحو 900 من المسلحين خلال الغارة، من بينهم أكثر من 500 من مقاتلي الحركتين، وصادرت ما قيمته أكثر من 3 ملايين دولار بعملات مختلفة، بالإضافة إلى أسلحة، بحسب ادعاءه. وكانت وزارة الصحة التابعة لحركة حماس أعلنت، أمس، أن جيش الاحتلال انسحب من المجمع، مؤكدة انتشال «عشرات الجثث» وتعرّضه لدمار «كبير جداً».

وتهافت الغزيون، أمس، على محيط مجمع الشفاء لمعاينة حجم الكارثة الإنسانية التي خلّفها الاحتلال هناك بعد انسحابه، وللاطمئنان على أقربائهم ومعارفهم. وأظهرت جولات لمراسلين، بينهم مراسل «العربي الجديد»، حجم المجازر المرتكبة داخل المجمع وفي محيطه حيث تناثرت الجثث المشوهة على الطرقات. وأظهرت الجولات مباني المجمع محترقة، ووسط كم محيط بها من الدمار والحجارة والتراب المجروف، ومنه ما يعود إلى مقابر جماعية لشهداء الاقتحام الإسرائيلي الأول للمجمع في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، عاد الاحتلال ونبشها وسرق منها عدداً من الجثامين. وبدا واضحاً أنه تعمد الإمعان في تدمير المجمع حتى آخر لحظة.

من مجمع الشفاء أمس (رامي محمود/الأناضول)

ادعى الاحتلال قتل 200 مسلح واعتقال 900 آخرين

حمّلت حركة حماس الإدارة الأميركية وجو بايدن المسؤولية

وأكد شهود عيان، أمس، أن قوات الاحتلال انسحبت بشكل كامل من داخل مجمع الشفاء والأحياء السكنية المحيطة به، باتجاه مناطق جنوب حي تل الهوى، جنوب غربي مدينة غزة. وكشف الانسحاب عن إحراق القوات الإسرائيلية جميع مباني المجمع، وخروجها بالكامل عن الخدمة. ودمّرت قوات الاحتلال خلال عمليتها طوابق بشكل كامل في مبنى الجراحات التخصصية، وهو الأحدث في المجمع، وأحرقت بقية المبنى، فيما أحرقت مبنى الاستقبال والطوارئ الرئيسي ودمّرت العشرات من غرفه وجميع الأجهزة الطبية فيه. كما أحرقت مباني الكلى والولادة وثلاجات دفن الموتى والسرطان والحروق ودمّرت مبنى العيادات الخارجية، فضلاً عن غرف العمليات والعناية المكثفة. ولم يكتف جيش الاحتلال بذلك، بل أحرق أو دمّر العديد من المنازل والمباني السكنية في محيط المجمع، والتي تضم الآلاف من الوحدات السكنية.

وأكدت مصادر طبية فلسطينية، وثقت «الأناضول»، أن مجمع الشفاء الطبي خرج بالكامل عن الخدمة، ويصعب استكشاف العمل فيه خلال الفترة الحالية. وفاحت رائحة الموت من المجمع أمس، مع انكشاف حجم الجريمة التي أحدثها الاحتلال فيه. ونقلت «الأناضول» عن شهود عيان أنه عُثر على عشرات الشهداء في المجمع وفي شوارع عمر المختار وعز الدين القسّام وأبو حصيرة وبكر وحبوش، وجميعها محيطة بالمستشفى. وأفادوا بأن جيش الاحتلال دفّر المقبرة الجماعية المؤقتة التي كان قد أقامها الفلسطينيون في المجمع، وأخرج جثامين الشهداء منها، وألقاها في مناطق متفرقة بالمستشفى. وأظهرت مقاطع متداولة على وسائل التواصل جثث فلسطينيين، بعضها ملفوف بأغطية متسخة، متناثرة على الأرض حول مبنى المستشفى المتفحم، كما أظهرت تجريفاً شديداً للأرض.

وفي السياق، ذكر مراسل وكالة الأناضول أن بعض المواطنين بدأوا بتنظيف منازل لهم في محيط المستشفى للعودة والسكن فيها بعد انسحاب قوات الاحتلال، وذلك رغم رائحة الجثث والموت التي تفوح من المكان.

ونددت حركة حماس، أمس، بـ«ما تكشّف بعد انسحاب جيش الاحتلال الإرهابي من مجمع الشفاء الطبي ومحيطه، وحجم الدمار الهائل الذي لحق بالمكان، بفعل آلة القتل والإرهاب لهذا الجيش الهمجي المنفلت من كل عِقال، من تدمير للمباني، وحرق وتجريف للأقسام، ونسف للأحياء المحيطة به على رؤوس ساكنيها، وآثار عمليات الإعدام المروّعة التي اكتُشفت، وجثامين الشهداء مقيّدي الأيدي المدفونين أحياء، أو الذين تحللت أجسادهم وتعفنت، أو الذين داستهم جنازير الدبابات، وغيرها من الفظائع». وتابع بيان الحركة أن «الجريمة المروّعة تؤكد طبيعة هذا الكيان الفاشي المارق». كما حمّلت الإدارة الأميركية والرئيس جو بايدن شخصياً «المسؤولية الكاملة عمّا جرى ويجري من جرائم ومجازر وتدمير ممنهج للحياة المدنية في قطاع غزة، وعلى رأسها القطاع الصحي والمستشفيات، والذي يتم بالسلاح الأميركي». وأكدت أن «حجم التدمير والقتل الذي يبرع فيه العدو لا يعني تحقيقه أي انتصار على إرادة شعبنا». كما طالبت المجتمع الدولي والهيئات القضائية الدولية، وخصوصاً المحكمة الجنائية الدولية، بالتحقيق في مجزرة الشفاء. ونقلت وكالة رويترز عن المواطن سمير باسل قوله، بعد قيامه بجولة في مجمع الشفاء، إنه لم يتوقف عن البكاء، مؤكداً ارتكاب الاحتلال «مجازر رهيبة في الشفاء». وقال: «خلص ما في مستشفى شفاء». بدورها، نقلت وكالة الأناضول عن فلسطينيين كانا في المجمع أن الاحتلال ارتكب «فظائع» خلال الاقتحام. وروى المرمض لؤي أبي عاصي كيف جرى نقلهم من قسم إلى آخر، واستجوابهم وهم منزوعو الملابس، وقطع الاتصالات والطعام والشراب عنهم لأيام. وروى تقرير لـ«الأناضول» أن رائحة تحلّل الجثامين تفوح في كل الأمكنة والطرقات الواصلة إلى المجمع، مضيفاً أن فلسطينيين وضعوا كمامات وقطع قماش مبللة بالمياه على وجوههم لتجنبها، لكن منهم من فقد وعيه وآخرين أصيبوا بالغثيان الشديد. وكتب التقرير: «في كل مكان تقع عليه عيناك، ستلحظ جثة متحللة أو أشلاء أو دماء متناثرة على الطرقات، والحجارة المدمرة تحولت إلى اللون الأسود أو الأحمر القاني».

إلى ذلك، أقرت الهيئة العامة للكنيست، أمس، مشروع قانون يسمح بإغلاق قنوات أجنبية في إسرائيل، بادعاء أنها «تضر بأمن الدولة»، وذلك بالقراءتين الثانية والثالثة. وصوّت لصالح القانون 71 عضو كنيست، في حين عارضه 10 أعضاء. وعقب التصويت، قال نتنياهو إنه ينوي التحرك فوراً وفقاً للقانون الجديد لوقف نشاط قناة الجزيرة.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، الأناضول، قنا)

### جرائم الاحتلال الاستعماري

كتب الطبيب النرويجي مادس جيلبرت، أمس الاثنين، على منصة إكس، أن «إسرائيل والولايات المتحدة حوّلت مجمع الشفاء الى دار للموت». وراى جيلبرت الذي عمل في مجمع الشفاء بغزة 16 عاماً، أن «هذا مؤشر واضح على سياسات الاحتلال الاستعماري الفاسية والشريرة التي تهدف الى تدمير الشعب الفلسطيني ومؤسساته الاجتماعية» مضيفاً انه «يجب على حكومات الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وبريطانيا ان تخجل من دعمها لجرائم الحرب» هذه.

خاص

# بدء العمل على هدنة عيد الفطر

واصل الاحتلال الإسرائيلي عرقلة التوصل الى اتفاق للتهدئة في قطاع غزة وتبادل اسرى، مع تمسكه بشروطه السابقة، التي تتضمن عدم عودة المهجرين الى شمال القطاع، في حين تتواصل مصر مع اميركا للضغط على المسؤولين في حكومة الاحتلال، لوقف العمليات العسكرية والقصف الجوي خلال ايام العيد

## إسرائيل تسقط فرص وقف النار في رمضان

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**

مع مواصلة الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب المجازر في قطاع غزة، وتمسكه بشروطه التي اقتحمته في 16 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي بعد حصاره مدة أسبوع، جرى خلاله تدمير ساحاته وأجزاء من مبانيه ومعدات طبية ومولد الكهرباء.

وبعد ساعات قليلة من ورود أنباء من القطاع عن الانسحاب، أعلن جيش الاحتلال رسمياً، صباح أمس، انسحابه من المجمع ومحيطه، واصفاً عدوانه بأنه واحدة من أنجح عمليات الحرب، مدعياً أنه قتل 200 عنصر من «حماس» و«الجهاد الإسلامي» وغيرهما من الفصائل الفلسطينية المسلّحة في غزة، بالإضافة إلى حصوله على معلومات استخبارية قيّمة. وروّجت وسائل إعلام الاحتلال لعملية «ناجحة»، وادعت أن قوات الاحتلال عثرت على أسلحة مخبأة في كل مكان. ونقلت إذاعة جيش الاحتلال عن مصدر عسكري إسرائيلي تأكيده أن المجمع لن يعود للعمل كمستشفى، لأنه تضرر بشكل كبير بعدما تحول إلى ساحة قتال، فيما نقل عن وزير الحرب يوآف غالانت ادعاءه أن التحقيقات في المجمع «لن تلقي أن حماس تتفكك». وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أعلن، مساء أول من أمس، أن قوات الاحتلال قتلت أكثر من 200 مسلّح في العملية. وبينما سعى الاحتلال إلى تضخيم «إنجازاته» بعد هذا العدوان، أثبتت أيام القتال العنيف فيه وحوله أن المقاومة في غزة تحافظ على قدرتها على القتال بعد 6 أشهر، حتى في واحدة من المناطق الأكثر تضرراً في غزة.

ولم يسرّع الاحتلال لعملية عسكرية «ناجحة» في مجمع الشفاء فحسب، بل لعملية «أخلاقية»، جرى فيها إطعام المرضى وإخلاء المجمع من المدنيين، فيما تؤكد كل المعطيات وشهادات الناجين من مرضى وأطباء ومواطنين، فضلاً عن تصريحات أممية وطبية دولية، أن العملية كانت استكمالاً لجريمة الإبادة، وفي إطار الاستهداف الممنهج للقطاع الصحي في غزة، وكل ما يشكّل شريان حياة للغزيين. وقال المتحدث باسم جيش الاحتلال دانيال هغاري إن حركتي حماس والجهاد الإسلامي أنشأتا مقريهما الرئيسيين الشماليين داخل المستشفى، متحدثاً عن اعتقال نحو 900 من المسلحين خلال الغارة، من بينهم أكثر من 500 من مقاتلي الحركتين، وصادرت ما قيمته أكثر من 3 ملايين دولار بعملات مختلفة، بالإضافة إلى أسلحة، بحسب ادعاءه. وكانت وزارة الصحة التابعة لحركة حماس أعلنت، أمس، أن جيش الاحتلال انسحب من المجمع، مؤكدة انتشال «عشرات الجثث» وتعرّضه لدمار «كبير جداً».

وتهافت الغزيون، أمس، على محيط مجمع الشفاء لمعاينة حجم الكارثة الإنسانية التي خلّفها الاحتلال هناك بعد انسحابه، وللاطمئنان على أقربائهم ومعارفهم. وأظهرت جولات لمراسلين، بينهم مراسل «العربي الجديد»، حجم المجازر المرتكبة داخل المجمع وفي محيطه حيث تناثرت الجثث المشوهة على الطرقات. وأظهرت الجولات مباني المجمع محترقة، ووسط كم محيط بها من الدمار والحجارة والتراب المجروف، ومنه ما يعود إلى مقابر جماعية لشهداء الاقتحام الإسرائيلي الأول للمجمع في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، عاد الاحتلال ونبشها وسرق منها عدداً من الجثامين. وبدا واضحاً أنه تعمد الإمعان في تدمير المجمع حتى آخر لحظة.

وأكد شهود عيان، أمس، أن قوات الاحتلال انسحبت بشكل كامل من داخل مجمع الشفاء والأحياء السكنية المحيطة به، باتجاه مناطق جنوب حي تل الهوى، جنوب غربي مدينة غزة. وكشف الانسحاب عن إحراق القوات الإسرائيلية جميع مباني المجمع، وخروجها بالكامل عن الخدمة. ودمّرت قوات الاحتلال خلال عمليتها طوابق بشكل كامل في مبنى الجراحات التخصصية، وهو الأحدث في المجمع، وأحرقت بقية المبنى، فيما أحرقت مبنى الاستقبال والطوارئ الرئيسي ودمّرت العشرات من غرفه وجميع الأجهزة الطبية فيه. كما أحرقت مباني الكلى والولادة وثلاجات دفن الموتى والسرطان والحروق ودمّرت مبنى العيادات الخارجية، فضلاً عن غرف العمليات والعناية المكثفة. ولم يكتف جيش الاحتلال بذلك، بل أحرق أو دمّر العديد من المنازل والمباني السكنية في محيط المجمع، والتي تضم الآلاف من الوحدات السكنية.

وأكدت مصادر طبية فلسطينية، وثقت «الأناضول»، أن مجمع الشفاء الطبي خرج بالكامل عن الخدمة، ويصعب استكشاف العمل فيه خلال الفترة الحالية. وفاحت رائحة الموت من المجمع أمس، مع انكشاف حجم الجريمة التي أحدثها الاحتلال فيه. ونقلت «الأناضول» عن شهود عيان أنه عُثر على عشرات الشهداء في المجمع وفي شوارع عمر المختار وعز الدين القسّام وأبو حصيرة وبكر وحبوش، وجميعها محيطة بالمستشفى. وأفادوا بأن جيش الاحتلال دفّر المقبرة الجماعية المؤقتة التي كان قد أقامها الفلسطينيون في المجمع، وأخرج جثامين الشهداء منها، وألقاها في مناطق متفرقة

مهجرون في رفح الفلسطينية، السبت الماضي (هيثم عماد/Epa)

في قطاع غزة. وذكرت أن الوزراء في كابينت الحرب اجتمعوا للتباحث في الوضع الحالي للاتصالات المتعلقة بمفاوضات التوصل إلى صفقة مع «حماس»، وعلى طاولتهم قضية عودة سكان شمال قطاع غزة إلى منازلهم. وقرر الوزراء خلال الجلسة التي وُصفت بالمشحونة، الانفتاح على أفكار «جديدة وخلّاقة» من الوسطاء بهذه القضية المركزية، والتي تعوّق التقدم نحو إبرام صفقة في ظل التعنت الإسرائيلي. ونقلت القناة عن مصدر إسرائيلي مطلع على تفاصيل المفاوضات لم تسمّه، قوله إن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو منح مساحة إضافية، بمعنى أنه زاد قليلاً التفويض الممنوح لفرق المفاوضات الإسرائيلية، وهذا فقط في حال وصل الوسطاء إلى مقترح جديد يشير إلى تقدّم وإبداء مرونة من حماس أيضاً. ونقلت عن مصدر آخر قوله إن «الضغط حقق شيئاً»، في إشارة إلى الضغط المتزايد على نتنياهو، وإن الموقف شبه الموحد تقريباً في كابينت الحرب هو إتاحة تفويض أوسع لفريق المفاوضات. وكانت ليلة الأحد شهدت تظاهرات احتجاجية واسعة وصاخبة في عدة مناطق، من بينها القدس المحتلة انضمت إليها عائلات المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة، وطالبت باستقالة نتنياهو من منصبه. وقال رئيس الموساد ديفيد برنيع خلال جلسة كابينت الحرب، إن «الظروف بالتدريج من جنوب قطاع غزة إلى شماله، حيث يتضمن المقترح عودة ما لا يزيد على 60 ألف مهجر بمعدل 2000 مهجر يومياً على بعد أسبوعين من بدء الاتفاق. وأضافت أن إسرائيل تصر على عدم عودة المهجرين إلى بيوتهم ومناطقهم وإنما إلى خيام يتم إنشاؤها لإيوائهم.

وكانت القناة 12 العبرية زعمت، أمس الاثنين، أن الوزراء في مجلس الحرب الإسرائيلي (كابينت الحرب) اتفقوا، أمس الأول الأحد، على إبداء مرونة أكبر في المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار وتبادل للأسرى». وقال مصدر مصري، لـ«العربي الجديد»، إن «زيارة الوفد لم تكن مدرجة تحت مسار مفاوضات وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى بدرجة كبيرة، لكنها في الأساس جاءت لترتيبات أمنية ولوجستية متعلقة بالأوضاع على الحدود بين مصر وقطاع غزة». وأكد المصدر أن «المفاوضات الخاصة بوقف إطلاق النار، متوقفة عند نقاط الخلاف الرئيسية والتي لم يتم تجاوزها حتى الآن»، مشدداً على أنه «لا توجد تصورات واضحة من الجانب الإسرائيلي تتضمن السماح بعودة المهجرين إلى شمالي القطاع». وقال المصدر إنه «بعد تأكد الوسطاء من صعوبة التوصل إلى اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار وتعطيل الاجتياح البري لرفح، بدأ العمل على مسار بديل من أجل التوصل إلى هدنة إنسانية لمدة ثلاثة أيام تبدأ بحلول عيد الفطر». وقال إن «هناك تواصلاً مصرياً أميركياً في هذا الإطار، من أجل الضغط على المسؤولين في حكومة الاحتلال، لوقف العمليات العسكرية والقصف الجوي خلال أيام العيد».

وفي سياق متصل، قالت مصادر لقناة «الجزيرة» إن اجتماع القاهرة مع الوسطاء والوفد الإسرائيلي لم يسفر عن جديد في مسار التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وأشارت إلى أن الوفد الإسرائيلي طرح مجدداً مقترح عودة عدد محدد من المهجرين بالتدريج من جنوب قطاع غزة إلى شماله، حيث يتضمن المقترح عودة ما لا يزيد على 60 ألف مهجر بمعدل 2000 مهجر يومياً على بعد أسبوعين من بدء الاتفاق. وأضافت أن إسرائيل تصر على عدم عودة المهجرين إلى بيوتهم ومناطقهم وإنما إلى خيام يتم إنشاؤها لإيوائهم.

وكانت القناة 12 العبرية زعمت، أمس الاثنين، أن الوزراء في مجلس الحرب الإسرائيلي (كابينت الحرب) اتفقوا، أمس الأول الأحد، على إبداء مرونة أكبر في المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار وتبادل للأسرى». وقال مصدر مصري، لـ«العربي الجديد»، إن «زيارة الوفد لم تكن مدرجة تحت مسار مفاوضات وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى بدرجة كبيرة، لكنها في الأساس جاءت لترتيبات أمنية ولوجستية متعلقة بالأوضاع على الحدود بين مصر وقطاع غزة». وأكد المصدر أن «المفاوضات الخاصة بوقف إطلاق النار، متوقفة عند نقاط الخلاف الرئيسية والتي لم يتم تجاوزها حتى الآن»، مشدداً على أنه «لا توجد تصورات واضحة من الجانب الإسرائيلي تتضمن السماح بعودة المهجرين إلى شمالي القطاع». وقال المصدر إنه «بعد تأكد الوسطاء من صعوبة التوصل إلى اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار وتعطيل الاجتياح البري لرفح، بدأ العمل على مسار بديل من أجل التوصل إلى هدنة إنسانية لمدة ثلاثة أيام تبدأ بحلول عيد الفطر». وقال إن «هناك تواصلاً مصرياً أميركياً في هذا الإطار، من أجل الضغط على المسؤولين في حكومة الاحتلال، لوقف العمليات العسكرية والقصف الجوي خلال أيام العيد».

وفي سياق متصل، قالت مصادر لقناة «الجزيرة» إن اجتماع القاهرة مع الوسطاء والوفد الإسرائيلي لم يسفر عن جديد في مسار التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وأشارت إلى أن الوفد الإسرائيلي طرح مجدداً مقترح عودة عدد محدد من المهجرين بالتدريج من جنوب قطاع غزة إلى شماله، حيث يتضمن المقترح عودة ما لا يزيد على 60 ألف مهجر بمعدل 2000 مهجر يومياً على بعد أسبوعين من بدء الاتفاق. وأضافت أن إسرائيل تصر على عدم عودة المهجرين إلى بيوتهم ومناطقهم وإنما إلى خيام يتم إنشاؤها لإيوائهم.

وكانت القناة 12 العبرية زعمت، أمس الاثنين، أن الوزراء في مجلس الحرب الإسرائيلي (كابينت الحرب) اتفقوا، أمس الأول الأحد، على إبداء مرونة أكبر في المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار وتبادل للأسرى». وقال مصدر مصري، لـ«العربي الجديد»، إن «زيارة الوفد لم تكن مدرجة تحت مسار مفاوضات وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى بدرجة كبيرة، لكنها في الأساس جاءت لترتيبات أمنية ولوجستية متعلقة بالأوضاع على الحدود بين مصر وقطاع غزة». وأكد المصدر أن «المفاوضات الخاصة بوقف إطلاق النار، متوقفة عند نقاط الخلاف الرئيسية والتي لم يتم تجاوزها حتى الآن»، مشدداً على أنه «لا توجد تصورات واضحة من الجانب الإسرائيلي تتضمن السماح بعودة المهجرين إلى شمالي القطاع». وقال المصدر إنه «بعد تأكد الوسطاء من صعوبة التوصل إلى اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار وتعطيل الاجتياح البري لرفح، بدأ العمل على مسار بديل من أجل التوصل إلى هدنة إنسانية لمدة ثلاثة أيام تبدأ بحلول عيد الفطر». وقال إن «هناك تواصلاً مصرياً أميركياً في هذا الإطار، من أجل الضغط على المسؤولين في حكومة الاحتلال، لوقف العمليات العسكرية والقصف الجوي خلال أيام العيد».

وفي سياق متصل، قالت مصادر لقناة «الجزيرة» إن اجتماع القاهرة مع الوسطاء والوفد الإسرائيلي لم يسفر عن جديد في مسار التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وأشارت إلى أن الوفد الإسرائيلي طرح مجدداً مقترح عودة عدد محدد من المهجرين بالتدريج من جنوب قطاع غزة إلى شماله، حيث يتضمن المقترح عودة ما لا يزيد على 60 ألف مهجر بمعدل 2000 مهجر يومياً على بعد أسبوعين من بدء الاتفاق. وأضافت أن إسرائيل تصر على عدم عودة المهجرين إلى بيوتهم ومناطقهم وإنما إلى خيام يتم إنشاؤها لإيوائهم.

وكانت القناة 12 العبرية زعمت، أمس الاثنين، أن الوزراء في مجلس الحرب الإسرائيلي (كابينت الحرب) اتفقوا، أمس الأول الأحد، على إبداء مرونة أكبر في المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق

ناقش الوفد الإسرائيلي في القاهرة ترتيبات شق عملية في رفح

موضحة أنه «يجب بذل كل مجهود لإعادة المختطفين حتى لو كان الثمن عودة سكان شمال القطاع».

وكان نتنياهو زعم، في مؤتمر صحافي مساء أمس الأول، أنه «في حين أبدت إسرائيل مرونة في مواقفها في المفاوضات، حماس تشدد مواقفها وتطالب من بين أشياء أخرى، بإلغاء المر (الذي يقسم قطاع غزة إلى شمال وجنوب) وعودة غزيين -بمن فيهم إرهابيو حماس- إلى شمال القطاع، بصورة غير قابلة للسيطرة». وفي حين يتمسك نتنياهو باجتياح رفح، عقد مسؤولون أميركيون وإسرائيليون اجتماعاً عبر الفيديو، لمناقشة مقترحات أميركية بديلة عن هذا الأمر. ونقل موقع «والا» عن مسؤول إسرائيلي كبير، لم يسمّه، قوله إن من المقرر عقد اجتماع ثان حضورياً الأسبوع المقبل. وكانت صحيفة «وول ستريت جورنال» ذكرت، أخيراً، أن محادثات وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت في واشنطن بشأن عملية رفح لم تركز على كيفية إيقافها، بل على كيفية حماية المدنيين عند بدء الاجتياح.

وفي السياق، قال المصدر المصري، الذي تحدث لـ«العربي الجديد»، إن «الوفد الإسرائيلي الذي زار القاهرة، ناقش مع المسؤولين في مصر، ترتيبات متعلقة بالعملية العسكرية المرتقبة لجيش الاحتلال في رفح جنوبي القطاع المكتظ بالنازحين». وأوضح أن المناقشات «تطرقت إلى آليات دخول المصابين وقت الاجتياح، والأعداد التي يسمح بدخولها، مع الاتفاق على آليات محددة تضمن عدم مرور عناصر حركة حماس وكتائب القسام وقياداتها بين النازحين والمصابين». وبشأن مصير المهجرين الموجودين في منطقة رفح، أوضح المصدر أن الوفد الإسرائيلي «طرح مجموعة من الإجراءات، والتي تنحصر جميعها في مقترحات أميركية بديلة عن بحر غزة الحالية للجنوب، عبر إقامة نقاط لتجمع للنازحين بعيداً عن مناطق العمليات العسكرية». وقال المصدر إن «ما ظهر من المناقشات أن الجانب الإسرائيلي ليست لديه أية ضمانات بشأن حياة المدنيين»، مضيفاً أن الوفد «لم يقدم أية إجابات على تساؤلات حول ما أثير خلال الأشهر السابقة، بشأن استهداف تجمعات مدنية، بزعم وجود عناصر مسلحة بينها». وكشف أن «المسؤولين المصريين أكدوا (خلال المناقشات) ضرورة ابتعاد العمليات العسكرية عن الشريط الحدودي، والاتفاق على منطقة آمنة لا تقترب منها العمليات نهائياً». وأوضح أن «الوفد الإسرائيلي عرض خلال اجتماع حضره رئيس المخابرات العامة المصرية اللواء عباس كامل، ما وصفها بعمليات تهريب حديثة عبر الحدود بين شمالي سيناء وغزة، مشيراً إلى مسؤولية شخصيات ذات طابع رسمي في تلك العمليات».

من جهة أخرى، اتهمت حركة حماس، أول من أمس، السلطة الفلسطينية بإرسال ضباط أمن إلى شمال قطاع غزة بذريعة تأمين شاحنات المساعدات. ونفى مسؤول في السلطة الفلسطينية هذا الاتهام. وقال قيادي في «حماس» لتلفزيون الأقصى التابع للحركة إن رئيس المخابرات في السلطة الفلسطينية ماجد فرج هو المشرف على مهمة القوة، مضيفاً أن ستة أعضاء من القوة، التي رافقت شاحنات المساعدات التي دخلت من خلال معبر رفح الحدودي مع مصر، اعتقلوا وإن قوات الشرطة تلاحق الأعضاء الآخرين للقبض عليهم. في المقابل، انتقد أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشيخ، في منشور على منصة إكس أمس «حماس» من دون تسميتها، قائلاً إن «نقاتل شعبنا الفلسطيني وأمتنا مع الاحتلال الإسرائيلي، ومهمتنا الوطنية تتطلب حشد الدعم والإسناد على كل المستويات». وتساءل: «لمصلحة من حرف البوصلة وتشتيت الجهد والكفاح الفلسطيني المدعوم من الأشقاء العرب شعبياً ورسمياً في مواجهة الاحتلال؟! الدعوات إلى خلط الأوراق وضرب الأمن والاستقرار في الدول الشقيقة لمصلحة من ويصب في خانة من؟...». وأضاف: «في هذه المرحلة الصعبة التي يتعرض فيها شعبنا لحرب إبادة، نحتاج إلى رص الصفوف وتوحيد الجهود وحشد الطاقات باتجاه واحد وهو وقف هذه الحرب الإجرامية المدمرة وإغاثة شعبنا».

### تسويف إسباني لموّ تمر سلام

يبحث رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز (الصورة) خلال زيارته الدوحة غداً الاربعاء، مع رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، الوضع في قطاع غزة. وتشمل مباحثات سانشيز مع المسؤولين القطريين إيصال المساعدات الإنسانية الى غزة، وتحقيق وقف إطلاق النار، ودعم تنظيم بلاده لموتمر دولي للسلام على اساس حل الدولتين. كما سيزور سانشيز عمّان والرياض ضمن جولة في المنطقة.

الحدث

## قلق إسرائيلي من تداعيات العقوبات على مستوطنين متورطين في اعتداءات ضد فلسطينيين

# الاحتلال يتمادى في الاعتقال الإداري

تواصلت الاقتحامات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، وسط حملة اعتقالات طاولت معظم المحافظات الفلسطينية، فيما مدّد الاحتلال الاعتقال الإداري لأربع طالبات كان قد اعتقلهن نهاية العام الماضي. كذلك اعتقل شقيقة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية

رام الله ـ **مالك نبيل**
حيفا ـ **ناهد درباس**

صعّدت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الاثنين، من عمليات التنكيل بحق الفلسطينيين والفلسطينيات من الضفة الغربية المحتلة والأراضي المحتلة عام 1948، إذ جدّدت، أمس، أوامر الاعتقال الإداري (من دون تهمة وبذريعة وجود ملف سري) لأربع طالبات من مدينة الخليل، وهنّ: جنين محمد عمرو (21 عاماً)، وانغام يوسف عصافرة (21 عاماً)، وشهد محمد عصافرة (20 عاماً)، وبراءة جمال كرامة (18 عاماً)، لمدة أربعة أشهر جديدة، إذ اعتُقلن في ديسمبر/كانون الأول الماضي. وأوضح نادي الأسير الفلسطيني، في بيان أمس، أن «عدد الأسيرات المعتقلات إدارياً في سجون الاحتلال الإسرائيلي يبلغ 19 أسيرة، من بين نحو 73 أسيرة يقبعن في سجون الاحتلال»، من دون أن يشمل العدد «جميع معتقلات غزة في المعسكرات جراء استمرار جريمة الإخفاء القسري بحقهن». وأشار النادي إلى أن الاحتلال أصدر بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ما يزيد عن 4430 أمر اعتقال إداري، شملت كافة الفئات بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن. وفي الأثناء، ذكر بيان لهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير، أن قوات الاحتلال اعتقلت منذ مساء أول من أمس الأحد وحتى صباح أمس الاثنين، 22 مواطناً على الأقل من الضفة الغربية، بينهم أربع نساء، اثنتان منهن كرهائن، بالإضافة إلى أسرى سابقين. وترتفع حصيلة الاعتقالات بعد السابع من أكتوبر، إلى نحو 7920.

وطاولت الاعتقالات، أمس، والتي تزامنت مع الاقتحامات اليومية، مدينتَي جنين وطولكرم، وبلدات ومحافظات جنين، ورام الله، والخليل، وسلفيت، وقلقيلية، وبيت لحم، ونابلس.

في هذه الأثناء، شهدت مدينة دورا جنوبي الخليل توتراً بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال، بعدما قالت الشرطة الإسرائيلية، مساء أول من أمس، إن ابن البلدة وهو مؤمن فايز مسالمة (20 عاماً) يقف وراء عملية الطعن التي نفذت مساء أول من أمس بمنطقة غان يافني المجاورة لمدينة أسدود، والتي أدت إلى إصابة ثلاثة أشخاص، فضلاً عن استشهاد مسالمة. وفي أعقاب العملية، تجمهر المئات من الفلسطينيين في دورا حول منزل الشهيد، حتى منتصف ليل الأحد ـ الاثنين، إلى أن اقتحمت قوات الاحتلال المنزل، وفق أحد أقارب الشهيد، منصور اخليّل، والذي أوضح في حديث مع «العربي الجديد»، أن جيش الاحتلال أجرى تحقيقاً مع والد الشهيد ووالدته، «قبل أن يتم اعتقال شقيقيه، وأحدهما يعمل في الأجهزة الأمنية الفلسطينية». وفي سياق الاعتداءات الإسرائيلية في الضفة، أفادت مصادر محلية، أمس، بأن قوات الاحتلال اقتحمت بلدة العوجا، شمال أريحا، وهدمت 6 مخازن قيد الإنشاء. كما أقدم مستوطن أمس، وفق «وفا»، على رعي أغنامه في مزروعات المواطنين في منطقة نبع العوجا، ما أدى لإتلاف المحصول. وكانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية دانت، أول من أمس الأحد، الاقتحام الاستفزازي الذي قام به وزير المالية الإسرائيلي المتطرف بتسلئيل سموتريتش برفقة رئيس مجلس مستعمرات الأغوار، المنطقة نبع العوجا، شمال أريحا، وتصريحاته التي تعد بالسيطرة على النبع والاستيلاء على كامل المنطقة التي يقع فيها. واعتبرت أن اقتحام الوزير المتطرف لنبع العوجا يندرج في إطار مخططات الاحتلال لضم وتهويد كامل منطقة الأغوار، خاصة بعد قراره بالاستيلاء على ما يزيد عن 8 آلاف دونم في الأغوار الوسطى، وكذلك جرائم الاستيلاء على الأراضي وتحويلها إلى «أراضي دولة»، أو مناطق عسكرية مغلقة، ليتم تخصيصها لاحقاً لصالح تعميق وتوسيع الاستعمار، كجزء لا يتجزأ من سياسة إسرائيلية رسمية تسابق الزمن لضم الضفة الغربية المحتلة، وتقويض أي فرصة لتجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض.

وفي سياق متصل، اعتبر تقرير لمعهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب، أمس، أن فرض دول غربية عقوبات فردية على مستوطنين ضالعين في أعمال عنف ضد فلسطينيين هو «تطور مقلق جداً»، لأنه «يضع إسرائيل في مجموعة واحدة مع دول مثل روسيا والصين وإيران». وقدّر أن إعلان وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، في ديسمبر/كانون الأول الماضي، فرض عقوبات على مستوطنين «تشمل عشرات الإسرائيليين وأفراد عائلاتهم»، يسمح لأمر التنفيذ، والذي وقّعه الرئيس الأميركي جو بايدن، مطلع فبراير الماضي، وفق التقرير، بفرض عقوبات، ليس على أفراد فقط، وإنما على منظمات وهيئات حكومية أيضاً، تشمل تجميد ممتلكات وحظر الدخول إلى الولايات المتحدة. وأضاف أن تطبيق واشنطن لهذه العقوبات مهّد الطريق أمام دول أوروبية لفرض عقوبات مشابهة، منها بريطانيا وفرنسا ونيوزيلاندا وإسبانيا، إلى جانب إعلان الاتحاد الأوروبي أخيراً عن اتفاق دول الاتحاد على فرض عقوبات على مستوطنين ستشمل منع دخول الأراضي الأوروبية وتجميد ممتلكات في دول الاتحاد.

في موازاة الاعتداءات في الضفة، أعلن جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، وشرطة الاحتلال، في بيان مشترك أمس، اعتقال صباح عبد السلام هنية، شقيقة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، من بيتها في قرية تل السبع في النقب، بالداخل الفلسطيني المحتل. وذكر البيان، أن الشرطة والشاباك أجريا تحقيقاً مشتركاً، ثم داهما بقوات كبيرة، منزل صباح هنية، بذريعة تواصلها مع نشطاء في حركة حماس وتأييدها للحركة، والتحريض. كما زعما العثور خلال التفتيش في البيت على «وثائق ووسائل اتصال وهواتف وأدلة أخرى تربطها بالمخالفات الأمنية الخطيرة». وبينما كان لافتاً في الصور التي عممتها شرطة الاحتلال، عدد القوات الكبير نسبياً الذي وصل لاعتقالها، قالت شرطة الاحتلال لـ«فرانس برس» إن صباح هنية «محتجزة في تل السبع وتخضع لتحقيق يشترك فيه الشاباك»، مضيفة أنها تشتبه في تواصلها مع نشطاء في حماس والانتماء للمنظمة والتحريض ودعم الأعمال الإرهابية».

إلى ذلك، أصدرت سلطات الاحتلال، أمس، قراراً بإبعاد الناشط المقدسي محمد أبو الحمص، ثلاثة أشهر عن المسجد الأقصى، والذي كان قد اعتُقل الشهر الماضي، بعد الاعتداء عليه بالضرب عند باب الأسباط (أحد أبواب الأقصى)، وأفرج عنه حينها بشرط الإبعاد عن الأقصى لمدة أسبوع. وفي السياق، حاولت الشرطة الإسرائيلية، أمس، عرقلة دخول رئيس لجنة المتابعة العليا في الداخل المحتل، محمد بركة، وأعضاء من اللجنة، إلى المسجد الأقصى، ولقاء قيادات دينية في القدس، لكنهم دخلوا رغم ذلك.

ما يزيد عن 4430 أمر اعتقال إداري منذ السابع من أكتوبر

اعتقل الاحتلال شقيقة إسماعيل هنية من بيتها في النقب

وقفة مساندة للمعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال، غزة، أغسطس الماضي (علي جاد الله/ الأناضول)

### محمد مصطفى يتسلم مهماته

تسلم رئيس الوزراء الفلسطيني الجديد محمد مصطفى، أمس الاثنين، مهماته رسمياً، خلال مراسم التسليم والتسلّم من رئيس الوزراء السابق محمد اشتية، وسلّم اشتية، والذي أنهى مهامه مع أعضاء حكومته بعد نحو خمس سنوات، إلى مصطفى ثلاث وثائق أعدتها الحكومة السابقة، الأولى هي «خطة الإصلاح» والثانية هي «خطة الطوارئ للعام 2024»، والثالثة هي «العبر والدروس في ما يتعلق بقطاع غزة حول الإغاثة وإعادة الإعمار والانعاش الاقتصادي».

تقرير

تبدأ الولاية الجديدة للسيسي غداً الأربعاء (أو تكو يوكراك/الأناضول)

## ولاية جديدة لعبد الفتاح السيسي

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يبدأ الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ولاية جديدة مدتها ست سنوات، غداً الأربعاء، بعد أن يؤدي اليمين الدستورية، اليوم الثلاثاء، أمام مجلس النواب، الذي ينعقد للمرة الأولى في العاصمة الإدارية الجديدة، لا يجوز بعدها أن يتولى الرئاسة مرة أخرى، كما ينص الدستور. ويلقي السيسي اليوم، خطاباً أمام البرلمان يتحدث فيه عن التحديات الراهنة داخلياً وخارجياً، والسياسة العامة للدولة خلال سنوات حكمه المقبلة، في المجالات كافة، السياسية والاقتصادية والأمنية.

وبينما أكد خبراء وسياسيون أنه من المعروف والسائد في معظم الأنظمة السياسية، أن تقدم الحكومة استقالتها مع انتهاء ولاية الرئيس، رجح برلمانيون مصريون، استمرار رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، على رأس الحكومة الجديدة للسيسي.

ورجحت مصادر نيابية مطلعة، لـ«العربي الجديد»، أن الحكومة «لن تشهد تغييراً جوهرياً في المجموعة الاقتصادية، أو على مستوى الحقائب الوزارية الخدمية، إذ إن التعديل سيكون محدوداً ومقتصراً على مجموعة بعينها من الوزراء، الذين يتراوح عددهم ما بين ستة وتسعة على أقصى تقدير».

وتوقعت المصادر استبدال عدد من الوزراء باخرين يستطيعون تنفيذ برنامج الحكومة بشأن الإصلاح الاقتصادي، المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة ثمانية مليارات دولار، في حقائب أهمها قطاع الأعمال العام، والتجارة والصناعة، والسياحة والآثار، والبترول، فضلاً عن تغيير بعض الوزراء بسبب أدائهم «الباهت» في حقائب مثل البيئة، والتنمية المحلية، والزراعة، والعمل.

كما أنه من المرجح ألا يطاول التعديل أياً من الوزراء في الحقائب السيادية، وهي الدفاع والإنتاج الحربي، والداخلية، والخارجية، والعدل، إضافة إلى المجموعة المقربة من السيسي على غرار وزراء التخطيط والتنمية الاقتصادية، والمالية، والنقل، والكهرباء، والأوقاف، والتموين، والإسكان، والشباب والرياضة، والتضامن الاجتماعي، والصحة والسكان، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وفقاً للمصادر نفسها. ورأى نائب رئيس مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عمرو هاشم ربيع، أن الحكومة الحالية مثلها مثل معظم الحكومات المصرية السابقة، ليست «سياسية» بالمعنى المفهوم. وقال، لـ«العربي الجديد»، إن «مصر نادراً ما شهدت حكومة يرأسها رجل سياسي، باستثناء مثلاً حكومة فؤاد محي الدين (يناير/كانون الثاني 1982 حتى يوليو/تموز 1984) وهي دائماً المثل البارز على الحكومة ذات الطابع السياسي، ولكن غير ذلك، فالكل كان موظفاً لدى الرئيس».

ويرأي الرئيس السابق لحزب الدستور، علاء الخيام، الذي تحدث لـ«العربي الجديد»، فإنّ «حكومة مدبولي، هي الأسوأ في تاريخ مصر لجهة أدائها»، معتبراً أن «مدبولي هو مجرد موظف لا يتناسب مع منصب بهذا الحجم في هذا التوقيت الحرج الذي تمر به مصر». وشهدت سنوات حكم السيسي موجة عاتية من الديون والتضخم والغلاء، وانهياراً غير مسبوق في قيمة الجنيه، بفعل التوسع في الاقتراض الخارجي لإقامة مشاريع «تجميلية»، على غرار العاصمة الإدارية الجديدة، التي قدّرت كلفة إنشائها غير النهائية بنحو 58 مليار دولار.

## مسيّرة تصيب قاعدة عسكرية في إيلات

أقرّ الجيش الإسرائيلي، أمس الاثنين، بأنّ طائرة مسيّرة أصابت قاعدة عسكرية لسلاح البحرية في إيلات، وذكرت تقارير إسرائيلية أن المسيّرة أطلقت أول من أمس الأحد من العراق واجتازت الأجواء الأردنية قبل وصولها وانفجارها في القاعدة العسكرية بإيلات. وبحسب بيان جيش الاحتلال، فإنّ المسيّرة أدت إلى تضرر مبنى القاعدة من دون تسجيل إصابات. وكانت «المقاومة الإسلامية في العراق»، أعلنت مسؤوليتها عن مهاجمة «هدف حيوي» في إسرائيل باستخدام «الأسلحة المناسبة». لم تقدم أي تفاصيل عن طبيعة الهدف أو السلاح المستخدم. وبرزت دعوات إسرائيلية أمس تطالب سلاح الجو بالتحقق من فشل أنظمة الدفاع للمرة الثانية خلال أسبوعين في اعتراض مقذوفات باتجاه إيلات.

(العربي الجديد، الأناضول)

## هجمات إسرائيلية متزامنة على أهداف لحزب الله

هاجم جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس الاثنين، 10 أهداف تابعة لحزب الله في جنوب لبنان بتزامن. وقال الجيش الإسرائيلي: «أغارت طائرات حربية بتزامن على حوالي 10 أهداف تابعة لمنظمة حزب الله في منطقة راشيا الفخار». وزعم جيش الاحتلال أن من بين الأهداف «مستودعاً لتخزين الوسائل القتالية، ومنصات لإطلاق القذائف الصاروخية وبنى تحتية معادية». كما شنّ الطيران الحربي الإسرائيلي غارة مستهدفاً أطراف بلدة حانين في قضاء بنت جبيل. كما تعرضت منطقة الرندة الواقعة بين بلدتي رميش وعيتا الشعب لقصف مدفعي متقطع. كذلك، سُجل أمس تحليق للطيران الحربي فوق العاصمة بيروت إلى جانب مدينة الهرمل في وادي البقاع شرق لبنان على علو مرتفع وفوق قرى قضاءي صور وبنت جبيل في الجنوب. في المقابل، أعلن حزب الله استهدافه مساء الأحد قوة عسكرية إسرائيلية داخل موقع المطلة بقذائف المدفعية وأوقعوا فيها إصابات مؤكدة. بموازاة ذلك، أعلن رئيس الهيئة الشرعية لحزب الله محمد يزبك أنه «لا يمكن للبنان في هذه اللحظات أن يكون على الحياد، كما يطالب دعاة الحياد».

(العربي الجديد، الأناضول)

## غارات على الحديدة اليمنية

أفادت قناة المسيرة التابعة لجماعة الحوثيين، أمس الاثنين، بتعرض منطقة الطائف بمديرية الدريهمي في محافظة الحديدة لغارات أميركية وبريطانية، من دون تقديم مزيد من التفاصيل. وتعد الحديدة واحدة من أهم المحافظات اليمنية، ومعقلاً للحوثيين. وكانت القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم)، أعلنت مساء الأحد، تدمير طائرتين مسيّرتين للحوثيين يوم السبت الماضي. وأوضحت أن «إحدى المسيّرتين جرى تدميرها فوق البحر الأحمر والأخرى على الأرض حين كانت تستعد للانطلاق. واعتبرت سنتكوم أن «هذه الأنظمة الجوية بدون طيار تمثل تهديداً للقوات الأميركية وقوات التحالف والسفن التجارية في المنطقة». وشددت سنتكوم على أنها «تتخذ هذه الإجراءات لحماية حرية الملاحة وجعل المياه الدولية محمية واكثر أمناً للبحرية الأميركية والسفن التجارية».

(العربي الجديد، الأناضول)

رصد

## مراكز البحوث العلمية السورية هدف لإسرائيل

يعيد الاستهداف الإسرائيلي المتكرر لمراكز «البحوث العلمية» في سورية التذكير بدور هذه المراكز في ترسانة النظام السوري، والقوات الحليفة له

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

عاودت طائرات الاحتلال الإسرائيلي قصف ما يُعرف بمراكز البحوث العلمية العسكرية في سورية، المنتشرة في عدة مناطق في البلاد، والتي يُعتقد أنها تحوّلت إلى مراكز لتطوير أسلحة إيرانية، خصوصاً الصواريخ الدقيقة. وشنّت الطائرات الحربية الإسرائيلية، مساء أول من أمس الأحد، غارات جوية على منطقة جمرايا بريف دمشق، في قصف هو الثالث من نوعه خلال أسبوع، على مواقع في هذا الريف. وبحسب شبكة صوت العاصمة، والتي تنقل أخبار العاصمة السورية دمشق وريفها، فإن إسرائيل «استهدفت بستة صواريخ مركز البحوث العلمية في منطقة جمرايا»، والتي تضم واحداً من أهم مراكز البحوث العلمية العسكرية في سورية، التابعة للنظام السوري. من جانبه، ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس الاثنين، أن القصف الإسرائيلي استهدف مستودع أسلحة لحزب الله اللبناني في مركز البحوث العلمية في جمرايا، مشيراً إلى أنه دُمّر بشكل كامل. وأضاف أن الأهالي القاطنين في جمرايا والمناطق القريبة منها، ومحيط مركز البحوث العلمية، اشتكوا «من انبعاث روائح كريهة انتشرت بكل واسع بعد القصف الإسرائيلي»، تشبه رائحة الكبريت وحريق البلاستيك، وتسببت بحالات اختناق خفيفة.

واستهدفت إسرائيل، الخميس الماضي، وفق «صوت العاصمة»، مبنى يستخدمه الحرس الثوري الإيراني لعقد اجتماعات على أطراف بلدة السيدة زينب، بريف دمشق، من جهة مطار دمشق الدولي، فيما نفذت المقاتلات الإسرائيلية، الأحد قبل الماضي، غارات جوية استهدفت موقعاً عسكرياً في جديدة الشيباني، بريف دمشق. وكان الطيران الإسرائيلي استهدف، الجمعة الماضي، عدة مواقع في ريف حلب، شمالي سورية، منها معامل الدفاع في منطقة السفيرة، جنوب شرقي حلب، والتي تضم هي الأخرى مركز بحوث عسكرية يُعد الأكبر لجهة المساحة في سورية. وعن أسباب الاستهداف الإسرائيلي المتكرر لمراكز البحوث، يقول المحلل العسكري، العقيد عبد الجبار عكيدي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن الطيران الإسرائيلي «يستهدف مراكز البحوث بسبب احتوائها بشكل كامل من قبل الحرس الثوري الإيراني وحزب الله، وتطويرهما لبعض الأسلحة والصواريخ، والتي يستخدمها الحزب». ويتابع: «لا يقتصر الاستهداف الإسرائيلي على مراكز البحوث بل يستهدف شخصيات إيرانية هامة، ومن حزب الله أيضاً، في كل مكان في سورية، من غربها إلى شرقها، بالإضافة إلى أماكن وجود المليشيات التابعة لها، بما فيها مطارا حلب ودمشق بشكل متكرر»، معتبراً أن «هذا الأمر ليس جديداً، ولكنه تصاعد بعد طوفان الأقصى». وفي السياق، يوضح المحلل العسكري، العميد عبد الله الأسعد، في حديث مع «العربي الجديد»، أن المراكز العلمية التابعة للنظام «تُطوّر فيها كل الأسلحة، ويُعاد عليها، ويتم تركيب أسلحة جديدة على الدبابات والمدفعية والمناظير، وأجهزة الحرب الإلكترونية المستوردة من الخارج». ويضيف أن هناك «مخازن للأسلحة الصاروخية والدبابات داخل مركز جمرايا بريف دمشق، ما يفسّر الاستهداف الإسرائيلي المتكرر لهذه المنطقة»، لافتاً إلى أن إيران والنظام السوري فتحا أخيراً «خط إنتاج للقذائف في مراكز البحوث العلمية».

مخازن للأسلحة الصاروخية والدبابات داخل مركز جمرايا

ويقع مركز جمرايا الذي استُهدف الأحد، خلف جبل قاسيون الشهير، والذي يحد العاصمة دمشق من الناحية الشمالية، وتتموضع بالقرب منه العديد من القطع العسكرية، منها قيادة الفرقة الرابعة. وتعرّض المركز منذ عام 2013 للعديد من عمليات الاستهداف الإسرائيلي. وفي إبريل/نيسان عام 2017، فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على عاملين في المركز رداً على الهجوم الكيميائي على مدينة خان شيخون في إدلب من قبل النظام السوري، في الرابع من إبريل في العام نفسه. ولدى النظام العديد من المراكز شديدة السرية في عدة أماكن في البلاد، واحد منها في منطقة برزة، على أطراف مدينة دمشق الشمالية، والثاني في منطقة مصياف، بريف حماة الغربي، وسط البلاد، وآخر في منطقة السفيرة بريف حلب. ويقول القيادي في الجيش الوطني السوري المعارض، الرائد الطيار يوسف حمود، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «وفق معلوماتنا ومن مصادر موثوقة في النظام، فإنه حتى اللحظة هناك مستودعات أسلحة كيميائية في مركزَي جمرايا والسفيرة». ويشير إلى أن الهجمات الإسرائيلية على مراكز البحوث العلمية العسكرية منذ العام 2013 «لم تهدف إلى تدميرها كاملاً»، مضيفاً أنه «لذلك كلما جدد الإيرانيون هذه المراكز من بعد الضربات، تم الاستهداف مرة أخرى».

ويرى أن استهداف أي موقع تابع للقوات الإيرانية في سورية «يعني وجود نشاط في هذه المواقع».

إضاءة

## نتنياهو تحت ضغط الاحتجاجات في إسرائيل

تضغط الاحتجاجات في إسرائيل على رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، لا سيما تلك التي خرجت في القدس المحتلة والتي ستتواصل في الأيام المقبلة

حيفا ـ **نايف زيداني**

باتت الاحتجاجات الإسرائيلية المطالبة بإعادة المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة، وإجراء انتخابات جديدة، تكتسب زخماً كبيراً يعيد إلى الأذهان المشاهد التي سبقت السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي ضد تشريعات تقويض القضاء وإعفاء اليهود المتشددين (الحريديم) من الخدمة العسكرية. ويبدو أن الاحتجاجات، خصوصاً تلك التي نُظّمت في القدس المحتلة أول من أمس الأحد، تلقي بظلالها على رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، والذي بات يشعر بضغط، ما دفعه إلى الخروج بتصريحات، قبيل دخوله عملية جراحية، أول من أمس، جدّد خلالها الحديث عن الاستعدادات للهجوم على رفح، وكرر شعارات «النصر المطلق» والقضاء على حركة حماس وإعادة المحتجزين. وصوّب نتنياهو في الوقت نفسه على التظاهرات والدعوة للانتخابات واضعاً إياها في سياق «خدمة حماس»، ومكرراً أسطوانة إعادة المحتجزين من خلال «مزيج من الضغط العسكري وإجراء مفاوضات حازمة».

وفي السياق، اعتبر المحلل السياسي في صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية ناحوم برنيع، أمس، أن تظاهرات القدس أطلقت «صافرة البداية لموسم جديد من الاحتجاجات، منطقية أكثر، إذ ترتكز على سلسلة إخفاقات الحكومة قبل السابع من أكتوبر، وخلاله وما بعده»، وأوضح أن المتظاهرين لم يتحدّثوا عن الحرب في تحركهم يوم الأحد، ولكن كان واضحاً أن «فترة ضبط النفس إزاء الحرب قد ولّت». وأضاف أنه «بالنسبة للعائلات، وكذلك بالنسبة لجزء كبير من المتظاهرين، فإن عودة المحتجزين هي مسألة وجودية، وبالنسبة لآخرين فهي حجة أخرى ضد نتنياهو». من جهته، اعتبر يوسي فيرتر، في صحيفة هآرتس الإسرائيلية، أمس، أن ما دفع نتنياهو لعقد مؤتمر صحافي، بالتزامن مع التظاهرات، هي «نقطة التحوّل الكبيرة» في الاحتجاجات، مشيراً إلى التظاهرات الصاخبة في تل أبيب ومناطق أخرى، مساء السبت الماضي، وتظاهرات القدس و«المخطط لها هناك خلال الأيام الثلاثة المقبلة»، تشكل «أكبر تحدٍ احتجاجي خلال الأشهر الستة الماضية»، وأوضح أن كل هذا أدخل نتنياهو في ضغط، «وهو السيناريو الذي كان يخشاه منذ بدء الحرب، أي عودة التظاهرات الحاشدة التي سبقت السابع من أكتوبر».

وبراي الكاتب، استحوذ الضغط والتوتر على نتنياهو، ما جعله يشير عدة مرات إلى المحتجزين وعائلاتهم في تصريحاته، في حين «لم يسبق له أن خصص مثل هذا المقطع الطويل، بشكل تراكمي، بين كل فقرة وفقرة، للمختطفين ومعاناتهم». لكنه عاد «في لحظة غفلة»، وأكد أن مصير المختطفين هو أمر ثانوي في نظره، بقوله: «لا نصر من دون دخول رفح، ولا نصر من دون القضاء على كتائب حماس»، قبل أن يضيف: «وكذلك عودة مختطفينا». وفي الصحيفة نفسها، كتب المحلل العسكري عاموس هارئيل أن احتجاجات «إسقاط الحكومة وإحباط التشريع الذي يعفي الحريديم من التجنيد الإجباري، يكتسب زخماً متجدداً»، متوقعاً أن المراحل المقبلة من المفاوضات بشأن الحرب «ستجري تحت ظل التظاهرات. وتتعاظم الشكوك، براي هارئيل، بشأن سعي نتنياهو «الحرب أبدية بغض النظر كم ستطول، أكثر من سعيه لتحقيق النصر المطلق، والذي لا يظهر مطلقاً في الأفق»، مضيفاً أن «بطء وتيرة الاتصالات (بشأن المحتجزين)، والتأخير المتكرر من قبل نتنياهو، وقبل كل شيء عدم قدرته المستمرة على إظهار الحد الأدنى من التعاطف تجاه معاناة المختطفين، أدى في النهاية إلى قلب الموازين بين العديد من عائلاتهم»، واشار إلى أن الأسبوعين الأخيرين شهدا تحوّلاً في موقف رؤساء الأجهزة الأمنية، إلى جانب أعضاء في مجلس إدارة الحرب ومجلس الوزراء للشؤون السياسية والأمنية، بما في ذلك بعض وزراء حزب الليكود الذي يتزعمه نتنياهو.

خيم المحتجين أمام الكنيست في القدس المحتلة، أمس (جيير سلطان/ Epa)

عقب غارة إسرائيلية على دمشق، يناير الماضي (Epa)

تتضح أسباب عدة لخسارة حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، الانتخابات المحلية التي أجريت أول من أمس الأحد، وعلى رأسها الاقتصاد المتراجع جداً، ومعاقبة المتقاعدين للحزب، وسطوع نجم حزب الرفاه من جديد والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة

# الانتخابات التركية

## أسباب عديدة لأقسى هزائم «العدالة والتنمية»

اسطنبول ـ **جابر عمر**

عكست نتائج الانتخابات المحلية التركية التي أجريت أول من أمس الأحد، واقعاً جديداً وخريطة سياسية مختلفة في البلاد، عما عهدته منذ أكثر من 20 عاماً. فعلى الرغم من فوز حزب العدالة والتنمية الحاكم، بعدد أكبر من البلديات، إلا أنه فقد كبرى البلديات التركية، فيما تصدر حزب الشعب الجمهوري الانتخابات متقدماً بما يقرب من 2 في المائة من الأصوات عن «العدالة والتنمية»، ليواجه الأخير عملياً أكبر هزيمة له منذ عام 2002.

وتمكن حزب الشعب الجمهوري، من الاحتفاظ ببلدية العاصمة أنقرة، وببلدية مدينة إسطنبول، التي وصفت الانتخابات فيها بأم المعارك، فضلاً عن الفوز بعدد كبير من المدن والولايات التي كانت تعد معقلاً لـ«العدالة والتنمية». في المقابل، رافق التراجع في أصوات حزب العدالة والتنمية، وفقدانه عدداً كبيراً من البلدات والمدن، وعلى رأسها مدن في البحر الأسود والأناضول وجنوب البلاد، ومناطق داخل ولاية إسطنبول، صعود نوعي لحزب الرفاه «العدالة والتنمية» الذي يعتبر مؤسسوه تلامذة روحيين لنجم الدين أربكان.

ومن شأن جميع هذه التحولات في الأصوات وخريطة النفوذ داخل الولايات التركية، أن تترك تداعياتها على المشهد السياسي التركي في المرحلة المقبلة، لا سيما مع بدء ظهور ارتداداتها داخل الأحزاب منذ مساء الأحد، وسط تأكيد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بحدوث «نكسة» ستشكل نقطة تحول لحزبه وتقود إلى محاسبات.

### نتائج غير رسمية

وأعلن رئيس الهيئة العليا للانتخابات التركية، أحمد ينار، أمس الاثنين، أنه «وفقاً لنتائج أولية غير نهائية، فاز حزب الشعب الجمهوري بـ35 بلدية، وحزب العدالة والتنمية بـ24 ولاية، وحزب الحركة القومية في 10 ولايات، وحزب الحركة القومية في 8، وحزب الرفاه من جديد في ولايتين، وولاية واحدة لحزب الوحدة الكبرى والحزب الجيد». وعلى صعيد البلديات الكبرى، فاز حزب الشعب الجمهوري بـ14 بلدية كبرى، وحزب العدالة والتنمية بـ12 بلدية كبرى، وحزب ديم بثلاث بلديات، وحزب الرفاه من جديد بلدية كبرى واحدة».

وأضاف بنار: «فاز حزب العدالة والتنمية بـ324 بلدية منطقة، وحزب الشعب الجمهوري في 302 بلدية منطقة، وحزب الحركة القومية بـ110، وحزب ديم في 54 منطقة، وحزب الرفاه من جديد في 37 منطقة، والحزب الجيد في 23 منطقة، وحزب الوحدة الكبرى في 12 منطقة، والمستقلون في 9 مناطق، والحزب الديمقراطي في منطقتين، وحزب دواء في منطقتين، وكل من حزب السعادة، والحزب اليساري، وحزب العمل بلدية واحدة». وبعد فرز بشكل كبير اليوم (في 505)، فيما فاز حزب الشعب الجمهوري في عام 2019 بـ11 بلدية كبرى، و10 ولايات و195 منطقة، و47 بلدة بمجموع 263 بلدية، ليرتفع ويقترب بشكل كبير من العدالة والتنمية.

وفاز حزب الحركة القومية بمجموع 232 بلدية، ليتراجع في انتخابات أول من أمس أيضاً، إلى 184 بلدية، والحزب الجيد في 25 بلدية، وحزب السعادة في 21 بلدية، وحزب الشعوب الديمقراطي 5 بلديات (عام 2019). وكانت نسبة المشاركة في انتخابات 2019 بلغت 84,7 في المائة، وبالتالي الأصوات المغاة أكثر من مليون ونصف مليون صوت.

وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت في أيار/مايو الماضي، حقق حزب العدالة والتنمية في تركيا عموماً 35,61 في المائة من الأصوات، وحقق حليفه الحركة القومية 10,7 في المائة من الأصوات، فيما حقق حزب الشعب الجمهوري 25,33 في المائة من الأصوات، والحزب الجيد 9,68 في المائة، وحزب ديم الكردي الذي خاض الانتخابات باسم حزب اليسار الأخضر بمجموع 776 بلدية (تراجع هذا الرقم جديد 2,81 في المائة)، ونتيجة ذلك حقق التحالف الجمهوري الحاكم نحو 50 في المائة من أصوات البرلمان، وفي انتخابات الأحد الأخيرة حقق التحالف نفسه أقل من 41 في المائة من الأصوات، فيما كانت أصوات التحالف الجمهوري في انتخابات 2019 نحو 51,64 في المائة.

وعلى صعيد المدن، حافظ حزب الشعب الجمهوري على إسطنبول وحقق تفوقاً في 26 منطقة (فيها) من أصل 39، بعدما كانت 14 منطقة فقط في عام 2019، وانتزع معاقل حزب العدالة والتنمية مثل أحياء أوسكودار وأيوب سلطان وبي أوغلو، وسيطر على المجلس البلدي أيضاً. كما واصل الفوز على أنقرة وإزمير وأضنة وانطاليا، وأضاف إليها ولاية بورصة، التي كانت تعد من معاقل حزب العدالة والتنمية وولايات في البحر الأسود مثل غريسون وزونغولداك، وفي مناطق الزلازل مثل أدي يامان وكيليس، فيما خسر ولايات بشكل مفاجئ مثل ولاية هاتاي المنكوبة وولاية قرقلار إيلي لصالح الحركة القومية. وفاز حزب الرفاه من جديد بولاية شانلي أورفة على حساب حزب العدالة والتنمية، وفاز الأخير بولاية هاتاي منتزعاً إياها من الشعب الجمهوري. وبشكل عام تبدلت خريطة ألوان الأحزاب في تركيا بشكل كبير ووواضح لم يسبق له مثيل في العقدين الأخيرين.

### تفسيرات عدة للنتائج

وبنظرة على نتائج الانتخابات المحلية التركية، تتوضح أسباب أساسية عدة لخسارة حزب العدالة والتنمية. السبب الأول يتعلق بالوضع الاقتصادي المتراجع بشكل كبير، وكان محرك هذه الخسارة المتقاعدون في المائة، وحزب ديم الكردي الذي خاض الانتخابات باسم حزب اليسار الأخضر بمجموع 776 بلدية (تراجع هذا الرقم جديد 2,81 في المائة)، ونتيجة ذلك حقق التحالف الجمهوري الحاكم نحو 50 في المائة من أصوات البرلمان، وفي انتخابات الأحد الأخيرة حقق التحالف نفسه أقل من 41 في المائة من الأصوات، فيما كانت أصوات التحالف الجمهوري في انتخابات 2019 نحو 51,64 في المائة.

وعلى صعيد المدن، حافظ حزب الشعب الجمهوري على إسطنبول وحقق تفوقاً في 26 منطقة (فيها) من أصل 39، بعدما كانت 14 منطقة فقط في عام 2019، وانتزع معاقل حزب العدالة والتنمية مثل أحياء أوسكودار وأيوب سلطان وبي أوغلو، وسيطر على المجلس البلدي أيضاً. كما واصل الفوز على أنقرة وإزمير وأضنة وانطاليا، وأضاف إليها ولاية بورصة، التي كانت تعد من معاقل حزب العدالة والتنمية وولايات في البحر الأسود مثل غريسون وزونغولداك، وفي مناطق الزلازل مثل أدي يامان وكيليس، فيما خسر ولايات بشكل مفاجئ مثل ولاية هاتاي المنكوبة وولاية قرقلار إيلي لصالح الحركة القومية. وفاز حزب الرفاه من جديد بولاية شانلي أورفة على حساب حزب العدالة والتنمية، وفاز الأخير بولاية هاتاي منتزعاً إياها من الشعب الجمهوري. وبشكل عام تبدلت خريطة ألوان الأحزاب في تركيا بشكل كبير ووواضح لم يسبق له مثيل في العقدين الأخيرين.

> انتزع حزب الرفاه من جديد جزءاً من أصوات المحافظين
>
> لا تستطيع المعارضة فرض الذهاب إلى انتخابات مبكرة

### أكبر خسارة منذ 2002

وأعلن رئيس الهيئة العليا للانتخابات التركية، أحمد ينار، أمس الاثنين، أنه «وفقاً لنتائج أولية غير نهائية، فاز حزب الشعب الجمهوري بـ35 بلدية، وحزب العدالة والتنمية بـ24 ولاية، وحزب الحركة القومية في 10 ولايات، وحزب الحركة القومية في 8، وحزب الرفاه من جديد ولايتين، وولاية واحدة لحزب الوحدة الكبرى والحزب الجيد». وعلى صعيد البلديات الكبرى، فاز حزب الشعب الجمهوري بـ14 بلدية كبرى، وحزب العدالة والتنمية بـ12 بلدية كبرى، وحزب ديم بثلاث بلديات، وحزب الرفاه من جديد بلدية كبرى واحدة».

وأضاف بنار: «فاز حزب العدالة والتنمية بـ324 بلدية منطقة، وحزب الشعب الجمهوري في 302 بلدية منطقة، وحزب الحركة القومية بـ110، وحزب ديم في 54 منطقة، وحزب الرفاه من جديد في 37 منطقة، والحزب الجيد في 23 منطقة، وحزب الوحدة الكبرى في 12 منطقة، والمستقلون في 9 مناطق، والحزب الديمقراطي في منطقتين، وحزب دواء في منطقتين، وكل من حزب السعادة، والحزب اليساري، وحزب العمل بلدية واحدة». وبعد فرز بشكل كبير اليوم في 505، فيما فاز حزب الشعب الجمهوري في عام 2019 بـ11 بلدية كبرى، و10 ولايات و195 منطقة، و47 بلدة بمجموع 263 بلدية، ليرتفع ويقترب بشكل كبير من العدالة والتنمية.

وفاز حزب الحركة القومية بمجموع 232 بلدية، ليتراجع في انتخابات أول من أمس أيضاً، إلى 184 بلدية، والحزب الجيد في 25 بلدية، وحزب السعادة في 21 بلدية، وحزب الشعوب الديمقراطي 5 بلديات (عام 2019). وكانت نسبة المشاركة في انتخابات 2019 بلغت 84,7 في المائة، وبالتالي الأصوات المغاة أكثر من مليون ونصف مليون صوت.

وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت في أيار/مايو الماضي، حقق حزب العدالة والتنمية في تركيا عموماً 35,61 في المائة من الأصوات، وحقق حليفه الحركة القومية 10,7 في المائة من الأصوات، فيما حقق حزب الشعب الجمهوري 25,33 في المائة من الأصوات، والحزب الجيد 9,68 في المائة، وحزب ديم الكردي الذي خاض الانتخابات باسم حزب اليسار الأخضر بمجموع 776 بلدية (تراجع هذا الرقم جديد 2,81 في المائة)، ونتيجة ذلك حقق التحالف الجمهوري الحاكم نحو 50 في المائة من أصوات البرلمان، وفي انتخابات الأحد الأخيرة حقق التحالف نفسه أقل من 41 في المائة من الأصوات، فيما كانت أصوات التحالف الجمهوري في انتخابات 2019 نحو 51,64 في المائة.

وعلى صعيد المدن، حافظ حزب الشعب الجمهوري على إسطنبول وحقق تفوقاً في 26 منطقة (فيها) من أصل 39، بعدما كانت 14 منطقة فقط في عام 2019، وانتزع معاقل حزب العدالة والتنمية مثل أحياء أوسكودار وأيوب سلطان وبي أوغلو، وسيطر على المجلس البلدي أيضاً. كما واصل الفوز على أنقرة وإزمير وأضنة وانطاليا، وأضاف إليها ولاية بورصة، التي كانت تعد من معاقل حزب العدالة والتنمية وولايات في البحر الأسود مثل غريسون وزونغولداك، وفي مناطق الزلازل مثل أدي يامان وكيليس، فيما خسر ولايات بشكل مفاجئ مثل ولاية هاتاي المنكوبة وولاية قرقلار إيلي لصالح الحركة القومية. وفاز حزب الرفاه من جديد بولاية شانلي أورفة على حساب حزب العدالة والتنمية، وفاز الأخير بولاية هاتاي منتزعاً إياها من الشعب الجمهوري. وبشكل عام تبدلت خريطة ألوان الأحزاب في تركيا بشكل كبير ووواضح لم يسبق له مثيل في العقدين الأخيرين.

> انتزع حزب الرفاه من جديد جزءاً من أصوات المحافظين
>
> لا تستطيع المعارضة فرض الذهاب إلى انتخابات مبكرة

أمام أوغلو بعد إعلان الفوز باسطنبول الأحد (كريس ماكغراث/Getty)

تقرير

## أوان بحث الانسحاب الأميركي لم يحن

# جولة حوار رابعة بين بغداد وواشنطن

تتباين الآراء حول فحوى الجولة الرابعة من الحوار بين بغداد وواشنطن التي تركز على دور قوات التحالف الدولي ضد «داعش» عوضاً عن الانسحاب الأميركي

بغداد ـ **عادل النواب**

من المرتقب أن تنطلق جولة جديدة للحوار بين بغداد وواشنطن، هي الرابعة من نوعها منذ فبراير/ شباط الماضي، وإنهاء دور التحالف الدولي لمحاربة «داعش»، والذي تقوده الولايات المتحدة داخل العراق، وفقاً لما أكدته مصادر خاصة بوزارة الدفاع العراقية لـ«العربي الجديد». وتأتي هذه الجولة الجديدة من اللقاءات بين المسؤولين العراقيين والأميركيين، قبيل زيارة مُعلنة لرئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إلى البيت الأبيض منتصف إبريل/ نيسان الحالي. واستؤنفت، في فبراير الماضي، المحادثات بين بغداد وواشنطن بشأن انسحاب قوات التحالف الدولي، مع اعتماد مصطلحات «خفض مدروس وتدريجي»، وصولاً إلى إنهاء مهمة تلك القوات، وفق البيانات الرسمية العراقية، وذلك بعد تعليقها عقب الجولة الأولى في يناير/ كانون الثاني الماضي. علماً أن الجولة الثالثة انتهت الأسبوع الماضي.

وجاءت هذه المحادثات بعد هجمات متبادلة، شبه يومية، فلّت تُشنّ بين الفصائل المسلحة العراقية الحليفة لإيران، وبين القوات الأميركية الموجودة في قواعد متفرقة ببغداد والأنبار وأربيل والأراضي السورية، منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وقال مسؤول عسكري عراقي بارز في بغداد، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «من المقرر أن تنطلق جولة الحوار الرابعة الأسبوع المقبل في بغداد، بعد الانتهاء من ثلاث جولات، وجرى خلالها بحث ملفات فنية وميدانية مختلفة».

وأوضح المسؤول العسكري العراقي أن «الجولة الرابعة لن تختلف كثيراً عن الجولات السابقة، إذ ستعمل على دراسة خرائط التهديدات الإرهابية، ووضع القوات العراقية وحاجتها الميدانية، والرصد والتحليل المعلوماتي والحدود مع سورية». ولفت إلى أن «القادة الأميركيين يريدون ضمان عدم استعادة تنظيم داعش قوته مجدداً بعد الانسحاب، ما يتطلب مناقشة موضوع الرصد الجوي المتواصل للمناطق الصحراوية والجبلية غرب وشمال العراق، وموضوع الحدود السورية».

وحول مآلات الجولة الرابعة، قال مصدر في مستشارية الأمن القومي العراقي ببغداد، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنّ فحوى «جميع الجولات الحالية هو تقييم مهمة التحالف الدولي ومدى الحاجة له»، مضيفاً أن «القيادة العسكرية ستقدم توصيات نهائية للحكومة». وأشار إلى أن «الملف سياسي أكثر من كونه عسكرياً، لذا نعتقد أن التسوية التي سيتم التوصل إليها، ستكون من قبيل إعادة رسم مهام التحالف، أو وضع جدول زمني يسمح ببقاء القوات عدة سنوات أخرى»، واصفاً زيارة السوداني إلى البيت الأبيض بأنها «ستحسم هذا الجدل». من جهته قال رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، كريم المحمداوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الجولة الرابعة من الحوار بين بغداد وواشنطن أكثر أهمية من سابقاتها، وسيتم خلالها مناقشة تقارير اللجان الأمنية والفنية»، كما «ستحدد طبيعة الدعم الذي يحتاجه العراق خلال المرحلة المقبلة». وبيّن أن «هذه الجولة مهمة كونها ستكون قريبة من الزيارة المرتقبة للسوداني إلى واشنطن»، مضيفاً أنه «من المؤكد أن تقارير تلك الجولات الأربع وكامل تقارير اللجان الأمنية، ستكون محل بحث» مع الجانب الأميركي. وتابع: «سيكون هناك تأكيد عراقي على ضرورة وضع جدول زمني معلن وواضح (للانسحاب)، وليس ترك الأمر بلا حسم، وهذا ما أكدت عليه قوى تحالف الإطار التنسيقي (الحاكم) خلال اجتماعاتها المتواصلة مع السوداني». وأضاف أن «كل القوى السياسية في الإطار التنسيقي وخارجه، وحتى الفصائل المسلحة، داعمة وبقوة للجهود الحكومية الدبلوماسية الساعية إلى إنهاء مهام التحالف الدولي، وإخراج كامل القوات الأميركية، وهناك ثقة بالسوداني». ولفت إلى أنه «لهذا السبب تم إيقاف عمليات الفصائل (ضد القوات الأميركية) مؤقتاً لمنع أي عرقلة لسير تلك المفاوضات، لكن أي مماطلة أميركية، من المؤكد أنها ستعيد عمليات الفصائل، والتي كانت بياناتها واضحة ومعلنة». وكانت فصائل تنضوي في ما يُسمى «المقاومة الإسلامية في العراق»، قد أعلنت مطلع فبراير الماضي، وقف عملياتها العسكرية ضد المصالح والقواعد الأميركية، كان من أبرز أسبابها منح حكومة السوداني الفرصة للتفاوض على إخراج قوات التحالف الدولي. في غضون ذلك اعتبر الباحث في الشأن السياسي والأمني العراقي، محمد علي الحكيم، أن جولات الحوار الحالية بين بغداد وواشنطن «غير مُنتجة»، مضيفاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «هناك خشية حقيقية داخل بغداد، سياسية وحكومية، من مخاطر هذا الانسحاب (الأميركي) وتأثيره على مجمل الأوضاع في العراق». وأضاف أن «التصريحات الأميركية واضحة، وهي تتكرر بين حين وآخر، وتؤكد أن لا انسحاب من العراق ولا مناقشة للانسحاب خلال الحوارات، بل هناك مناقشة لترتيب العلاقات». ورأى أن زيارة السوداني المرتقبة إلى واشنطن ستكشف بشكل أكبر أن لا انسحاب أميركي من العراق.

> واشنطن تريد ضمان عدم استعادة «داعش» قوته
>
> الجولة الجديدة تتزامن مع زيارة السوداني إلى واشنطن

السوداني في الجولة الأولى من الحوار، يناير الماضي (هادي مزبان/الأناضول)

شرق غرب

### ليبيا: فذيفة صاروخية على منزل تابع للدبيبة

كشف مصدر أمني ليبي، ليل الأحد ـ الاثنين، لـ«العربي الجديد»، عن تعرّض منزل تابع لرئيس حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة (الصورة)، لاستهداف بقذيفة صاروخية، مسفراً عن أضرار مادية. وأضاف أن المنزل محاذ لمنزل الدبيبة، ويشغله إبراهيم الدبيبة، ابن عم رئيس الحكومة ومستشاره السياسي، كمكتب من مكاتب عمله الخاص.

(العربي الجديد)

### إجراءات فيليبينية مضادة في بحر الصين الجنوبي

قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الفيليبيني، جوناثان مالايا، أمس الاثنين، إن الإجراءات المضادة التي تتخذها الفيليبين لسلوك الصين في بحر الصين الجنوبي، ستشمل تعزيز قدراتها الدفاعية مع الحلفاء واستئناف جميع الإجراءات الدبلوماسية لحل النزاعات. وأضاف الإجراءات التي تحدّث عنها الرئيس الفيليبيني، فرديناند ماركوس جونيور، بأنها «متعددة الأبعاد». وكان ماركوس جونيور قد أمر حكومته، الأسبوع الماضي، بتعزيز التنسيق فيما يتعلق بالأمن البحري لمواجهة «مجموعة من التحديات الخطيرة».

(رويترز)

### قمة ثلاثية بين واشنطن وسيول وطوكيو

أفادت وكالة كيودو اليابانية، أول من أمس الأحد، أن الإدارة الأميركية ترتّب لقمة بين الرئيس الأميركي جو بايدن، ورئيس الحكومة اليابانية فوميو كيشيدا والرئيس الكوري الجنوبي يون سوك يول، على هامش قمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)، في واشنطن. ويوليو/ تموز المقبل. وأضافت أنه من المرجح مناقشة قضايا من بينها تعزيز الردع ضد الصين والتهديد النووي لكوريا الشمالية وتعميقها العلاقات العسكرية مع روسيا. علماً أن المتحدث باسم الحكومة اليابانية، يوشيماسا هاياشي، قال أمس الاثنين، إنه لم يتم تحديد موعد للاجتماع الثلاثي.

(رويترز)

### الهند: السجن الاحتياطي لكيجريوال

ذكرت وسائل إعلام هندية، أمس الاثنين، أن محكمة قضت أمس، بسجن أرفيند كيجريوال (الصورة)، رئيس حكومة ولاية العاصمة نيودلهي، وزعيم حزب أم آدمي المعارض، احتياطياً حتى 15 إبريل/ نيسان الحالي، في قضية كسب غير مشروع، قبل أقل من ثلاثة أسابيع من الانتخابات العامة. واعتقلت وكالة مكافحة الجرائم المالية كيجريوال، الشهر الماضي، بمزاعم فساد، ما أجّج احتجاجات في الشارع، فيما اتهم كيجريوال رئيس الوزراء ناريندرا مودي بالوقوف وراء اعتقاله.

(رويترز)

### قتلى وجرحى بهجوم مسلح غربي باكستان

ذكرت صحيفة داون الباكستانية، أمس الاثنين، أن جنديين اثنين قتلا وأصيب أربعة آخرون، إثر هجوم شنّه مسلحون بمنطقة غوادار، في ولاية بلوشستان غربي باكستان، على مجموعة من الجيش الباكستاني أثناء الكشف عن الألغام في محيط سد أكرا كاور.

(الأناضول)

إضاءة

# باسيرو ديوماي فاي... من السجن إلى رئاسة السنغال

لندن ـ **بشير البكر**

مفاجآتان عرفتهما السنغال في الـ25 من الشهر الماضي. الأولى هي فوز مرشح المعارضة باسيرو ديوماي فاي بالرئاسة، والثانية هي حسم السباق من الجولة الأولى بنسبة مريحة جداً، مع حصوله على 54,28 بالمائة، بين 17 مرشحاً، من دون اضطرارها في البلد، ويؤدي فاي اليوم الثلاثاء اليمين الدستورية، ليتسلم السلطة من سلفه ماكي سال في القصر الرئاسي في دكار، لتبدأ مرحلة جديدة من الحياة السياسية في السنغال، ستكون فيها الكثير من الوعود التي أطلقت خلال الحملة الانتخابية محل اختبار، وأن تكون جانب ترقّب الدور الذي سيؤديه المعارض عثمان سونكو، الذي يلقب بـ«أبو الفوز»، ومسار العلاقات بين السنغال وفرنسا. ولم يكن أحد من المراقبين يرشح باسيرو ديوماي فاي (44 سنة) للفوز بالانتخابات الرئاسية. وكانت التقديرات تذهب نحو مرشح حزب التحالف من أجل الجمهورية الحاكم أمادو با، الذي جاء في المرتبة الثانية، وحاز 35,79 في المائة من الأصوات. وكان فاي، مرشح المعارضة يقبع في سجن «كاب مانوال» في دكار، قبل أن يخرج قبل 10 أيام من الانتخابات، بعفو رئاسي أصدره سال، في سياق محاولة تهدئة المشهد السياسي، بالتزامن مع انتهاء ولايته، وفي سياق الحالة الانتخابية ستة أيام، وليس أمامه سوى عشرة أيام، كي يقدم نفسه إلى الناخبين. وعكس رد فعل ماكي سال وحزبه تقليداً سياسياً، ظل سائداً خلال ربع قرن. فمنذ خسارة الرئيس عبدو ضيوف أمام منافسه عبد الله واد في عام 2000، وخسارة واد أمام سال، اتسم انتقال السلطة بالإقرار بالخسارة، وتسليمها للفائز بشكل سلمي، بشار إلى أنه كان هناك خلاف دستوري حول احتساب الفترة الأولى لسال، وهي في عام 2012، أي قبل تعديل الدستور في 2016، وهو ما اعتبرته المعارضة، آخراً، محاولة من سال للبقاء في السلطة وتأجيل موعد الانتخابات، قبل أن تنتهي الأزمة بإعلان سال أنه لا ينوي البقاء في المنصب، وأنه مستعد لتسليم السلطة. ورأت أوساط إعلامية سنغالية أن سال، الذي تراجع عن قراره تأجيل الانتخابات أمام ضغط الشارع، التقط رسالة مهمة، مفادها بأن التصلب سوف يقود إلى انقسام البلاد بين أنصار السلطة والمعارضة، ما يؤدي إلى حصول مواجهة بينهما. ورأى خبراء في الشؤون الأفريقية أن السبب الرئيسي في صعود باسيرو ديوماي فاي السريع، وفوزه بكرسي الرئاسة، أخطاء سال في إدارة الأزمة السياسية، التي تفاقمت بسبب سوء الوضع الاقتصادي.

ومن العلامات المهمة التي تستدعي التوقف أمامها هي وجود تشابه بين الرئيسين الجديد والسابق، لانهما عندما وصلا إلى السلطة كانا جديدين على الساحة السياسية، ما يعني أن على فاي أن يبدأ من نقطة الصفر، ويشق طريقه في ظل رهانات داخلية وترقّب إقليمي ودولي، خاصة من قبل فرنسا، التي لا تزال تمتلك حضوراً مهماً في البلد. يشار إلى أن فاي لم يكن مرشح حزب «الوطنيون من أجل العمل والأخلاق والأخوة»، المعروف اختصاراً بـ«باستيف»، للانتخابات الرئاسية، بل كان مرشحه الرسمي هو عثمان سونكو الذي كان يقبع في السجن أيضاً. وبعد قرار المجلس الدستوري إبعاده عن قائمة المرشحين لوجود حكم قضائي بحقه، قام حزب باختيار فاي، الذي كان بدوره في السجن. وينسب مراقبون إلى سونكو إدارة المعركة مع الحكومة بحنكة سياسية لافتة، وكان حاضراً بقوة في جميع الفعاليات من أجل نجاح فاي، ووجّه تصويت مناصريه لصالحه، مستفيداً من أخطاء ماكي سال على المستوى السياسي، ومصاعب الاقتصاد.

لا تبدو طريق الرئيس الجديد واضحة، وليس هناك معالم سياسية مرسومة سلفاً، لما يمكن أن يسلكه، وليس هناك سوى النقاط التي طرحها في برنامجه حول مكافحة الفساد، وقد جعل من «المكنسة» رمزه الانتخابي، في إشارة إلى أنه سوف يكنس الفاسدين. يبدو أن فاي سيبقى يحتاج إلى سونكو، الذي تربطه به علاقة وطيدة، بدأت خلال عملهما معاً كمفتشي ضرائب. وراى مراقبون أن هذا التحالف سوف يترجم نفسه من خلال تولي سونكو منصباً مهماً، قد يكون رئاسة الوزراء أو نائب الرئيس، فيما هناك تقديرات بأن قرب الرجلين من بعضهما البعض سيؤدي إلى نشوء نزاع حول الحكم.

يشترك سونكو وفاي في اعتبار فرنسا تنهب ثروات أفريقيا. ويعد فاي الرئيس السنغالي الأول الذي لا تربطه علاقة مع فرنسا، حيث إنه لم يدرس في جامعاتها، بل هو خريج جامعة «الشيخ أنتا جوب»، كبرى الجامعات السنغالية، التي نال منها شهادة الماجستير في القانون، قبل أن ينجح في امتحان القبول بالمدرسة الوطنية للإدارة، ليتخرج منها مفتشاً في الضرائب. وفي إشارة صريحة نحو فرنسا، تعهد فاي بمراجعة اتفاقيات الدفاع وتنويع العلاقات الأمنية والسياسية، وإنهاء سيطرة الفرنك الأفريقي الفرنسي، وإصدار عملة سنغالية خاصة، إذا لم تتمكن دول غرب أفريقيا من القيام بذلك بنفسها. يواجه الرئيس المنتخب تحديات عدة داخلياً، إذ سيكون عليه قبل كل شيء رد الجميل لجيل الشباب، الذي كان له الفضل في فوزه. وأول خطوة عليه القيام بها هي مواجهة البطالة، التي تعد من أكثر القضايا إلحاحاً، حيث وصلت لنحو 19,5 في المائة في الربع الثالث من العام الماضي، بحسب أرقام رسمية، وهي تشكل، بالإضافة إلى قلة فرص العمل، الدافع وراء ارتفاع معدلات الهجرة غير النظامية باتجاه أوروبا. ويمكن هنا الإشارة إلى مسألة مهمة، تتمثل في أن تحالف سونكو وفاي، اعتمد على الشباب، وعمل بقوة على هذه الشريحة، وبرز ذلك خلال الحملة الانتخابية، لا سيما في أوروبا. وجال فاي، خلال العام الماضي، في أوروبا، لعقد لقاءات مع الشباب السنغاليين، من أجل تعبئة هذه الشريحة، التي اكتسب شعبية بين صفوفها، وحشد التأييد والدعم السياسي والمالي للحزب، الذي استطاع في فترة وجيزة أن يستحوذ على نصيب الأسد من دعم الجماهير الشبابية في بلاده.

يتسلم فاي الرئاسة اليوم من ماكي سال (رويترز)

متابعة

# 16 صاروخاً فرط صوتي على كييف في 3 أشهر

تعتمد روسيا أكثر فأكثر على الصواريخ الفرط صوتية لاستهداف العاصمة الأوكرانية كييف

رفعت روسيا مستوى استخدامها للصواريخ الجديدة الفرط صوتية في استهداف كييف، مع كشف السلطات الأوكرانية أن القوات الروسية استخدمت منذ مطلع العام الحالي 5 صواريخ «تسيركون» و11 من طرازَي «كينجال» لاستهداف العاصمة، فيما تريد باريس من كييف توجيه رسائل واضحة إلى موسكو بأن «السلام لن يتحقق ما لم يتم التفاوض بشأنه مع الأوكرانيين».

وأعلنت الإدارة العسكرية للعاصمة الأوكرانية كييف، في منشور على تليغرام، أمس الاثنين، أن روسيا استخدمت خمسة صواريخ «تسيركون» الفرط صوتية لمهاجمة العاصمة منذ بداية العام الحالي، موضحة أن الهجمات بصواريخ «تسيركون» كانت من بين أكثر من 180 هجوماً بالصواريخ والطائرات بدون طيار التي شنت على العاصمة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي. وتقول روسيا إن صواريخ «تسيركون» يبلغ مداها 1000 كيلومتر، وتسافر بسرعة تسعة أضعاف سرعة الصوت. وقال محللون عسكريون إن سرعة الصواريخ قد تعني انخفاضاً كبيراً في وقت رد الفعل للدفاعات الجوية لصدها. وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أكد، في خطابه السنوي عن حالة الأمة في 29 فبراير/ شباط الماضي، أن قوات بلاده استخدمت صواريخ «تسيركون» في الحرب، من دون أن يذكر المواقع التي تم استهدافها، واصفاً «تسيركون» بأنه جزء من جيل جديد من أنظمة الأسلحة التي لا مثيل لها. وقالت الإدارة العسكرية لكييف إن المدينة تعرضت أيضاً منذ بداية 2024 لهجمات بستة أنواع أخرى من الصواريخ، بما في ذلك «Kh-101»، وهو صاروخ كروز يطلق من الجو، تم إطلاق 113 منه حتى الآن. وأضافت أن روسيا أطلقت أيضاً 11 صاروخاً من طراز «كينجال» الفرط صوتي على العاصمة هذا العام.

وأعلن الجيش الأوكراني، أمس الاثنين، أن سلاح الجو أسقط طائرتين مسيرتين من إجمالي ثلاث مسيرات أطلقتها القوات الروسية ليل أمس الأول. ولم تذكر هيئة الأركان العامة المزيد من التفاصيل حول الهجوم في تقرير لها نُشر على فيسبوك، كما لم يتضح ما إذا كانت المُسيرة التي لم يتم اعتراضها قد أصابت هدفها. وقتل ثلاثة أشخاص في مناطق مختلفة بشرق أوكرانيا، كما قتل شخصان في منطقة لفيف بعيداً عن الجبهة. وفي وسط مدينة خاركيف بشمال شرق البلاد، وهي هدف متكرر للهجمات الروسية المكثفة على الطاقة والبنية التحتية الأخرى، أعلن الحاكم الإقليمي أوليه سينيهوبوف، أمس الاثنين، أن الهجوم الروسي استهدف البنية التحتية المدنية، فيما ذكرت وسائل إعلام محلية أن قنابل جوية أسقطت على أماكن مختلفة من المنطقة. وقال ممثلو الادعاء المحليون، أمس الاثنين، إن قصفاً عنيفاً أدى إلى مقتل رجل في بلدة بوروفا، جنوب شرقي خاركيف، مساء أمس الأول. وقالت الشرطة في منطقة دونيتسك بجنوب شرق أوكرانيا إن القصف الروسي أصاب 14 بلدة وقرية، كما تم الإبلاغ عن مقتل شخصين في كراسنوهوريفكا، غربي منطقة دونيتسك، التي تسيطر عليها روسيا.

وبشكل منفصل، قالت وزارة الطاقة الأوكرانية، في بيان، إن المعدات في محطة كهرباء فرعية في منطقة زابوريجيا بجنوب البلاد تضررت بعد هجوم بطائرات مسيرة. وكانت روسيا قد كثفت هجماتها على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا على مدى أكثر من أسبوع. وشنت القوات الروسية، في 22 مارس/ آذار الماضي، أكبر ضربة على البنية التحتية لشبكة الكهرباء خلال غزوها لأوكرانيا المستمر منذ أكثر من عامين، ما تسبب في أضرار جسيمة وانقطاع للتيار الكهربائي على نطاق واسع.

على صعيد آخر، أكدت فرنسا، أمس الاثنين، أنها تريد من الصين توجيه «رسائل واضحة» إلى روسيا بشأن حربها على أوكرانيا، وذلك خلال زيارة وزير خارجيتها ستيفان سيجورنيه إلى بكين، التي بدأت أمس الاثنين. وسعت باريس وبكين إلى تعزيز علاقاتهما الثنائية خلال الأعوام الماضية. ورحب وزير الخارجية الصيني وانغ يي، خلال زيارته إلى باريس في فبراير/ شباط الماضي، بالموقف «المستقل» لرئيس إيمانويل ماكرون في السياسة الخارجية. وقال سيجورنيه، خلال زيارته إلى بكين إن بلاده تريد «أن تبحث الصين بروسال واضحة إلى روسيا» بشأن الحرب. وأضاف، خلال مؤتمر صحافي مع نظيره وانغ يي: «نحن على اقتناع بأن السلام المستدام لن يتحقق ما لم يتم التفاوض بشأنه مع الأوكرانيين». وتابع: «لن يكون ثمة أمن للأوروبيين ما لم يتحقق سلام وفق القانون الدولي»، مؤكداً أن «هذا أمر أساسي بالنسبة إلينا، ولذلك فرنسا مصممة على الإبقاء على حوار وثيق مع الصين»، معتبراً أنه بإمكان الأخيرة أن تؤدي «دوراً محورياً» في ضمان احترام القانون الدولي. وزيارة سيجورنيه إلى بكين هي الثانية لوزير خارجية فرنسي خلال ستة أشهر، بعدما حلّت كاترين كولونا في العاصمة الصينية في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي.

> تعتمد روسيا أكثر فأكثر على الصواريخ الفرط صوتية لاستهداف العاصمة الأوكرانية كييف
>
> سيجورنيه: نريد أن تبعث الصين رسائل لروسيا بشأن أوكرانيا

(رويترز، فرانس برس)

## شروط الولاء والقتال ومتطلبات المرحلة

# ترامب يبحث عن نائب له

**بعدما انقلب على نائبه السابق مايك بنس، بدأ الرئيس السابق دونالد ترامب رحلة البحث عن مرشحه لمنصب نائب الرئيس، حيث إن اعتبارات الاختيار اليوم تختلف عن أولوياته في 2016**

واشنطن ـ **العربي الجديد**

بعدما نجح في تشويه مسيرة نائبه السابق مايك بنس السياسية، والقضاء على ذكرى 4 سنوات من العمل بولاء مطلق له في البيت الأبيض، وذلك بجعل أنصاره يصفونه بـ«الخائن» مع اقتحام الكونغرس في يناير/كانون الثاني 2021، بدأ الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب رحلة البحث عن اسم مرشح جديد ليكون نائبه في حملته الرئاسية. وبينما يُنظر إلى الحزب الديمقراطي، اليوم، على أنه يفتقر إلى الأسماء القيادية، وأن نائبة الرئيس جو بايدن، كامالا هاريس، تفتقر مثل الرئيس إلى الشعبية، تبدو اللائحة أمام ترامب مُتخمة بالأسماء المتداولة للمنصب. وإذ تبدو صفة «الولاء الأعمى» الأولى التي تراود ترامب حين يفكّر في اسم نائبه المحتمل، إلا أن ظروف العام الحالي الانتخابية، تختلف جذرياً عن 2016، وباتت تحتّم عليه قراءة أكثر جدّية لدى مقاربة المسألة. وقد تبدو أقلّ الزوايا أهمية شعبية المرشح، أو شهرته، وهو ما ليس ترامب بحاجة إليه، علماً أن أي اسم قد يكون مشروع مرشح رئاسي للحزب بعد 4 أعوام أخرى، وهو أمر يعتمد بشكل كبير على دعم ترامب، الذي أصبح في الآونة الأخيرة بمثابة صانع سياسيين، أو حارقاً لهم.

وبدأ الحديث في مقر ترامب في فلوريدا، وفي أوساط الجمهوريين، يدور حول الاسم المحتمل الذي قد يرشّحه ترامب لمنصب نائب الرئيس، وسط تقديرات أن يُعلَن رسمياً عن الاسم قبل مؤتمر الحزب الجمهوري في يوليو/تموز المقبل. وبحسب موقع بوليتيكو، فإن مستشارة ترامب، سوزي وايلز، تقود جهود غربلة الأسماء، من بين حوالي 12 نائباً وعضواً في مجلس الشيوخ، وشخصيات جمهورية أخرى، بحسب أشخاص مطلعين على المسألة. وتعاقدت حملة ترامب مع شركة خاصة لاختيار مرشحين وإعداد تحقيقات عنهم. وبينما كان لزوجة ترامب، ميلانيا، دور في اختيار بنس قبل أكثر من 8 أعوام، فقد جرى اليوم تحييدها، فيما يتحدث ابن دونالد ترامب جونيور معه باستمرار حول الأسماء الممكنة، بحسب المصادر.

أما في المضمون، فإن مواصفات نائب ترامب المقبل، تختلف من حيث الاعتبارات عن تلك التي كانت قائمة في 2016، حين اختار قطب العقارات، الوافد حديثاً حينها على عالم السياسة، حاكم ولاية إنديانا السابق، والنائب السابق في الكونغرس، مايك بنس، ليكون المرشح لمنصب نائبه، وذلك بخطّة الحصول على دعم بنس لجذب أصوات الإنجيليين، وهي كتلة انتخابية وازنة للجمهوريين، كانت بحاجة إلى وسيط فعّال لإقناعها بالتصويت لترامب للرئاسة. وجاء دعم بنس لترامب من هذه الناحية فعّالاً جداً، وأصبح الأميركيون الإنجيليون اليوم في قبضة الرئيس السابق، ويكّنون الولاء التام له. لكن بنس الذي مكث مع الرئيس 4 سنوات في البيت الأبيض، لم ينجح في صياغة شخصية سياسية مستقلة عن هيمنة ترامب خلال تلك الفترة، كما لم يترك أثراً عميقاً لدى الناخبين. وفقد بنس التأييد الشعبي من أنصار ترامب، حين قرّر المضي في العملية الدستورية في الكونغرس، وقيادة المصادقة على فوز جو بايدن في الرئاسة عام 2020، في وقت كان يسعى ترامب إلى الانقلاب على نتائج انتخابات ذلك العام، وتوقع من نائبه دعمه في ذلك. وكان في خلفية قرار بنس بالالتزام بالدستور والنأي بنفسه عن تمرد ترامب، مستقبله السياسي وإمكانية ترشحه هو نفسه للرئاسة، وهو ما فعله العام الماضي لكنه انسحب من السباق باكراً مع بقاء أرقامه متدنية في الاستطلاعات، وبقاء ترامب، المعادي له، مهيمناً على الحزب.

هذا الواقع من شأنه أن يطغى على أي قرار قد يتخذه أي شخص إذا ما قبل بترشيح ترامب ليكون نائباً له، حيث إن العمل مع ترامب قد يوفر النجومية الحزبية، أو عكس ذلك، وهو ما حصل مع بنس، وربما مع حاكم ولاية فلوريدا رون ديسانتيس، الذي تبناه ترامب بداية، ثم اشتغل على الدعاية ضده وسحب الدعم الشعبي والمالي من حملته الرئاسية لاحقاً.

وفي لعبة غربلة الأسماء، تدور التكهنات على أكثر من جبهة، لمعرفة ماذا يريد ترامب من نائبه، ليبني عليه اختياره. فمن ناحية، يرى مراقبون أن «العنصر النسائي» يشكّل نقطة ضعف في معسكر ترامب، حيث إنه شخصياً لم يساهم في جذب الشريحة المثقفة والمتعلمة من الناخبات الأميركيات، كما أن معارضة الجمهوريين لحق الإجهاض، تبعد هذه الشريحة تلقائياً عن الحزب المحافظ. ويعتقد خبراء استراتيجيون للحزب، أن اختيار ترامب سيّدة لتكون نائبته، قد تكون ضربة معلّم، وتساهم في رفع رصيده الشعبي. كما أن اختيار نائب من الأقلّيات، من الجالية اللاتينية أو من أصول أفريقية، قد يكون مفيداً. ويُنظر من زاوية استراتيجية، إلى ضرورة اختيار مرشح يخدم ترامب انتخابياً، ويجذب إليه أصواتاً مترددة أو مستقلة.

في هذا الإطار، ينظر إلى العنصر النسائي كأحد العناصر التي يفكّر فيها ترامب لدى بحثه مسألة اسم نائبه أو نائبته، فيما يستبعد مراقبون اهتمامه بمسألة العرق، نظراً إلى أنه قرّر منذ عام 2016، التموضع في خندق اليمين المتطرف «الأبيض»، والذي لم يحد عنه أبداً منذ ذلك الحين. وتؤكد ذلك تصريحاته العنصرية الأخيرة التي أطلقها من الحدود البرّية مع المكسيك، أو خلال حملاته الانتخابية، حين اعتبر أن المهاجرين «يسمّمون دماء البلاد» (اتهم بالاقتباس عن الزعيم النازي أدولف هتلر).

من جهة أخرى، تتردّد صفة «نائب رئيس مقاتل» في أروقة مارالاغو، مقر إقامة ترامب، لدى مقاربة ما يستهدفه من أي مرشح محتمل لمنصب نائبه، فضلاً عن ضرورة تمتع أي مرشح بصفة القيادة، لتبوؤ منصب الرئاسة في حال حصول أي طارئ للرئيس. ومن الأسماء المتداولة «المقاتلة»، السيناتور عن أوهايو، جي دي فانس، الذي تحدثت مواقع إعلامية عن إعجاب ترامب به. وقال فانس لـ«بوليتيكو»، إنه «سيكون مهتماً بشغل المنصب، لكن ترامب لم يعرض عليه أن شيء بعد». وبحسب موقع أكسيوس، أخيراً، فإن فانس «يبني بروفايل على الصعيد الوطني بدأ يثير إعجاب كبار المانحين للحزب»، على الرغم من أنه لا يزال «مبتدئاً».

وكان موقع بوليتيكو قد نشر ما يشبه السيرة الذاتية لفانس، قبل أسبوعين، في تقرير تحدث فيه عما يمكن وصفه بمزايدة من هذا السيناتور، على خطّ ترامب اليميني المتطرف، حيث إن كل حديثه يدور في فلك مهاجمة «الإعلام الليبرالي»، وحرب الديمقراطيين لتمويل حرب أوكرانيا، وسرقة وظائف الأميركيين ومنحها للصين، فضلاً عن ضرورة معرفة «من سرق انتخابات 2020». وفانس متواجد في معظم تجمعات ترامب الانتخابية، ونشيط في جمع التبرعات لحملته، علماً أنه انتخب كسيناتور للمرة الأولى في 2022.

ولا يظهر مثلاً اسم النائبة التي تمثّل خط ترامب، مارجوري تايلور غرين، بين المتداولة أسماؤهم كثيراً ليكونوا مرشحين للمنصب، رغم استبسالها في الدفاع عن ترامب وتلبية توجهاته في مجلس النواب الأميركي. وبحسب موقع «ذا كوفرزايشون»، فإن تايلور غرين تحوز الكثير من الجدل والأضواء أينما حلّت، وهو ما لا يريده ترامب في نائبه أو نائبته. في المقابل، من الأسماء المقترحة مثلاً، النائبة السابقة عن هاواي تولسي غابارد، التي انتقلت من الحزب الديمقراطي إلى الحزب الجمهوري أخيراً، وأصبحت دائمة الظهور كمعلّقة في الإعلام الأميركي، حيث تواظب على مهاجمة بايدن والديمقراطيين. وبينما تركّز غابارد، التي ترشحت للرئاسة في 2020 عن الحزب الديمقراطي، وعرف عنها سابقاً محاولتها الدفاع عن نظام بشار الأسد في سورية، ولقاؤها رئيس النظام شخصياً في 2017 (عادت لتقول إنه مجرم حرب مع ترشحها للرئاسة)، اليوم، على مهاجمة سياسة بايدن الأوكرانية، وتتهم بالترويج للبروباغندا الروسية، إلا أنها تبدي الدعم المطلق للعدوان الإسرائيلي على غزة.

ومن بين المرشحين المتداولة أسماؤهم، أيضاً، السيناتور من أصول أفريقية تيم سكوت، الذي ترشح للرئاسة لانتخابات العام الحالي، ثم انسحب منها، وأعلن دعمه لترامب، والنائبة عن نيويورك إليز ستيفانيك. وقال «بوليتيكو»، إن ترامب تحدث أخيراً بإيجابية في مجالسه الخاصة عن غابارد وستيفانيك، بينما استبعد اسم سكوت، معتبراً أن الأخير قد لا يكون على قدر التوقعات منه إذا ما اضطر إلى تقلّد منصب الرئاسة في حال أي طارئ. كما أن من بين المطروحة أسماؤهم، حاكمة داكوتا الجنوبية، كريستي نوم، المقرّبة جداً من ترامب، والنائب عن فلوريدا (من أصول أفريقية) برايون دونالدز.

ولا ينظر ترامب إلى منصب نائب الرئيس بالأهمية التي يوليها إلى مناصب أخرى في الإدارة، بحسب المطلعين على تفكيره، لكنه بدأ يسأل زائريه حول رأيهم في المسألة، بحسب أشخاص مطلعين أضافوا لـ«بوليتيكو» أسماء أخرى متداولة، مثل السيناتورة الشابة عن ألاباما كاتي بريت، والسيناتور عن فلوريدا ماركو روبيو، وحاكم داكوتا الشمالية دوغ بورغوم، وحاكمة أركنساس، سارة هوكابي ساندرز، التي شغلت منصب المتحدثة باسم البيت الأبيض في عهد ترامب. وأضافت وكالة «رويترز»، في 21 مارس/آذار الماضي، في تقرير لها، أسماء أخرى، مثل وزير الإسكان في عهد ترامب بن كارسون، والمرشح الرئاسي المنسحب فيفيك راماسوامي، بل حتى المرشحة للرئاسة، المندوبة الأميركية السابقة في الأمم المتحدة، نيكي هيلي، التي انسحبت من السباق متأخرة، بعد خسارتها الانتخابات التمهيدية في «الثلاثاء الكبير»، لكنها تمكنت من إظهار أن حوالي ثلث الجمهوريين يبتعدون عن ترامب العام الحالي.

انسحب بنس باكراً من السباق الرئاسي هذا العام (براندون بيل/Getty)

# أدلة جديدة على تورّط روسيا بـ«متلازمة هافانا»

خلص تقرير صحافي، وُضع بالاشتراك بين برنامج «60 دقيقة» على شبكة «سي بي أس» الأميركية ومجموعة إنسايدر الإعلامية ومجلة دير شبيغل الألمانية، ونشر أول من أمس الأحد، إلى أن مرض «متلازمة هافانا» الغامض الذي أصاب دبلوماسيين وعملاء أميركيين في أنحاء العالم ربما يكون مرتبطاً بأسلحة طاقة يستخدمها أعضاء في وحدة تخريب تابعة للمخابرات العسكرية الروسية. لكن الكرملين، نفى أمس الاثنين، تورط موسكو بـ«متلازمة هافانا». وقال المتحدث باسمه دميتري بيسكوف، خلال مؤتمر صحافي، إنه لا وجود لأي دليل على الإطلاق لدعم مثل هذا الافتراض بوقوف وحدة تخريب تابعة للمخابرات العسكرية الروسية وراء الهجمات، مضيفاً أن الاتهامات الواردة في وسائل الإعلام لا أساس لها.

وكان تحقيق مخابرات أميركي، نُشرت نتائجه العام الماضي، خلص إلى أنه «من غير المرجح جداً» أن يكون خصم أجنبي مسؤولاً عن المرض، الذي أبلغ عنه لأول مرة مسؤولو السفارة الأميركية في العاصمة الكوبية هافانا في العام 2016. وتشمل أعراض المرض الصداع النصفي والغثيان وضعف الذاكرة والدوار. لكن «إنسايدر» وهي مجموعة إعلامية استقصائية تركز على روسيا ومقرها في ريغا عاصمة لاتفيا، ذكرت أن أعضاء من وحدة المخابرات العسكرية الروسية، المعروفة باسم «29155» كانوا في مكان الحوادث الصحية المبلغ عنها، والتي تعرض لها موظفون أميركيون. وأشار التحقيق، الذي استمر العمل به لمدة عام بالتعاون بين «إنسايدر» وبرنامج «60 دقيقة» و«دير شبيغل»، أن كبار أعضاء «الوحدة 29155» حصلوا على جوائز وترقيات لعمل متعلق بتطوير «أسلحة صوتية غير فتاكة». وقال تقرير «إنسايدر» إن أول واقعة لظهور أعراض «متلازمة هافانا» ربما حدثت قبل 2016. وأضاف: «من المحتمل وقوع هجمات قبل ذلك بعامين في فرانكفورت بألمانيا عندما فقد موظف أميركي في القنصلية هناك وعيه بسبب شيء يشبه شعاع طاقة قوي».

وذكرت شبكة «سي بي أس» أن التحقيق كشف عن «صلة مشتبه بها بين الهجمات في تبليسي عاصمة جورجيا ووحدة استخبارات روسية سرية للغاية، وأدلة جديدة يسميها مصدر موثوق إيصالاً لاختبار الأسلحة الصوتية الذي أجرته وحدة المخابرات الروسية». وقال المقدم المتقاعد في الجيش الأميركي غريغ أدغرين، الذي قاد تحقيق البنتاغون في حوادث «متلازمة هافانا»، للبرنامج، إنه «واثق من أن روسيا تقف وراء هذه الهجمات، وإنها جزء من حملة حول العالم لتحييد المسؤولين الأميركيين». وأضاف: «إذا كانت والدتي قد رأت ما رأيته فستقول إنهم الروس».

وأشارت الشبكة إلى مشاركة الصحافي الاستقصائي كريستو غروزيف في التحقيق بشأن «متلازمة هافانا»، موضحة أنه اشتهر بتحديد الرجال الذين وقفوا وراء تسميم المعارض الروسي الراحل أليكسي نافالني في أغسطس/آب 2020، كما تعرف على رجال آخرين حاولوا تسميم سيرغي سكريبال، ضابط المخابرات العسكرية الروسية، الذي أصبح عميلاً مزدوجاً لبريطانيا، في مدينة سالزبورغ في مارس/آذار 2018.

وذكرت «سي بي أس»، في تقريرها، أن غروزيف كان، في العام 2018، أول من حدد وجود «الوحدة 29155». وقال، لبرنامج «60 دقيقة»، في التقرير الذي بثته أمس الأول الأحد، إن «وحدة النخبة هذه تتكون من قتلة ومخربين يستخدمون المراقبة والمتفجرات والسموم والمعدات المتقدمة تقنياً ضد أهدافهم». وأعرب غروزيف عن اعتقاده أنه «وجد وثيقة يمكن أن تربط وحدة الاستخبارات 29155 بسلاح طاقة صوتية»، مشيراً إلى أنه «تعقب رسالة بريد إلكتروني تتعلق بالخدمات المقدمة للحكومة الروسية من قبل عضو في الوحدة 29155 من أجل القدرات المحتملة للأسلحة الصوتية غير الفتاكة». وقالت مصادر لـ«60 دقيقة» إن «العضو المشتبه به في الوحدة الروسية 29155، ألبرت أفريانوف، وهو أيضاً ابن قائد الوحدة، موضوع تحقيق في حوادث متلازمة هافانا التي أبلغ عنها الأميركيون الذين يعيشون في تبليسي»، من دون تحديد متى وقعت هذه الحوادث. وأشار غروزيف إلى أنه «اكتشف أن هاتف أفريانوف كان مغلقاً خلال حوادث تبليسي»، فيما قالت مصادر للشبكة الأميركية إن «هناك أدلة على أن شخصاً ما في تبليسي قام بتسجيل الدخول إلى البريد الإلكتروني الشخصي لأفيريانوف خلال الوقت الذي وقعت فيه هذه الحوادث». وقال غروزيف: «نعتقد أن أعضاء الوحدة 29155 كانوا هناك من أجل تسهيل أو الإشراف أو ربما حتى تنفيذ هجمات على الدبلوماسيين الأميركيين باستخدام سلاح صوتي».

(العربي الجديد، رويترز)